المعهد الدبلوماسي
Diplomatic Institute

جهاز الإحصاء
STATISTICS AUTHORITY

مؤشرات التنمية المستدامة
في دولة قطر
2011

المعهد الدبلوماسي
Diplomatic Institute

جهاز الإحصاء
STATISTICS AUTHORITY

مؤشرات التنمية المستدامة
في دولة قطر

جمادى الآخرة ١٤٣٣ هـ - أبريل ٢٠١٢م

الناشر : جهاز الإحصاء والمعهد الدبلوماسي

جهاز الإحصاء :

البريد الإليكتروني : icu@qas.gov.qa

الموقع الإليكتروني : qsa.gov.qa

المعهد الدبلوماسي :

البريد الإليكتروني : Diplomacy@mofa.gov.qa

الموقع الإليكتروني : di.mofa.gov.qa

المحتويات

تقديم 5

المؤشرات السكانية والاجتماعية

الفصل الأول

المؤشرات السكانية والاجتماعية 9
تمهيد 9
١/ معدل البطالة 10
٢/ نسبة متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور 11
٣/ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 12
٤/ العمر المتوقع عند الولادة 13
٥/ النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحي 14
٦/ النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة 15
٧/ معدل النمو السكاني 16
٨/ معدل الخصوبة الكلي 17
٩/ نسبة الإعالة 18
١٠/ نسبة السكان المشمولين بالرعاية الصحية الأولية 19
١١/ نسبة الأطفال حديثي الولادة ناقصي الوزن 20
١٢/ التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية 21
١٣/ معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية 22
١٤/ نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية من إجمالي السكان 23
١٥/ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار 24
١٦) عدد الجرائم المسجلة لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان 25

المؤشرات الاقتصادية

الفصل الثاني

29 المؤشرات الاقتصادية
29 تمهيد
30 ١/ مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
31 ٢/ نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي
32 ٣/ معدل التضخم
33 ٤/ معدل الاستخدام
34 ٥/ معدل النشاط الاقتصادي الخام حسب الجنس
35 ٦/ عدد خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ شخص
36 ٧/ عدد خطوط الهاتف الجوال لكل ١٠٠ شخص
37 ٨/ عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان
38 ٩/ عدد الحواسب الشخصية لكل ١٠٠ نسمة من السكان
39 ١٠/ الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
40 ١١/ الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
41 ١٢/ المساعدات الإنمائية الرسمية الممنوحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
42 ١٣/ التحويلات النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
43 ١٤/ الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
44 ١٥/ الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
45 ١٦/ استخدام الطاقة
46 ١٧/ توليد النفايات الخطرة
47 ١٨/ تدوير المخلفات

المؤشرات البيئية

الفصل الثالث

51 المؤشرات البيئية
51 تمهيد
52 ١/ تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية
54 ٢/ المواد المستنفدة لطبقة الأوزون
55 ٣/ الأراضي الصالحة للزراعة
56 ٤/ استخدام المبيدات الزراعية
57 ٥/ الصيد السنوي للأسماك
58 ٦/ نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية

تقديم

يسر جهاز الإحصاء والمعهد الدبلوماسي بوزارة الخارجية أن يقدما الإصدار الثالث من تقرير دولة قطر السنوي الموسوم بـ «مؤشرات التنمية المستدامة في دولة قطر» عام ٢٠١١.

يأتي هذا التقرير في إطار تحقيق غايات وأهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ واستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠١١ – ٢٠١٦ اللتان تستشرفان آفاق التنمية في دولة قطر في محاور التنمية الاجتماعية والبشرية والاقتصادية والبيئية، واللتان تدعوان إلى التوازن بين الموارد المتاحة وخيارات التنمية بما يحقق الاستدامة.

يهدف هذا التقرير إلى مراجعة وتقييم مدى التقدم الذي أحرزته دولة قطر في استخدامها للموارد المتاحة بطرق مستدامة من خلال مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والسكانية، والاقتصادية، والبيئية التي تلقي الضوء على تلك القضايا، وماذا حققت منها دولة قطر مقارنة بغيرها من الدول المتقدمة والنامية، وما هي آفاقها المستقبلية.

لقد اشتمل كل مؤشر في هذا التقرير على تعريف مع بيان مدى التقدم المحقق فيه ومعدل نموه، إضافة إلى مقارنته مع مثيله إقليمياً ودولياً واستشراف أفاقه المستقبلية من خلال تتبع تطوره خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠١٠) وفق ما توفر من بيانات.

ونحن بصدد إصدار هذا التقرير الثالث لا يسعنا إلا أن نشكر فريق إعداده لتفانيهم المتواصل ولما قدموه من مساهمات قيمة. كما نتقدم بالشكر إلى الوزارات والهيئات ذات الصلة التي وفرت لنا بعض البيانات.

حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني
رئيس جهاز الإحصاء

د. حسن بن إبراهيم المهندي
مدير المعهد الدبلوماسي

1

الفصل الأول

المؤشرات السكانية والاجتماعية

المؤشرات السكانية والاجتماعية

تمهيد :

تكمن أهمية هذا الفصل في كونه يسلط الضوء على حزمة من المؤشرات السكانية والاجتماعية التي تقيس مدى التقدم الذي تم إحرازه في دولة قطر خلال السنوات (٢٠٠١–٢٠١٠) من حيث إيجاد بيئة اجتماعية نوعية تمكن الناس من التمتع بحياة صحية خالية من العلل واكتساب المعرفة والعيش بكرامة.
وكغيرها من مؤشرات التنمية المستدامة المختلفة، لا تسهم المؤشرات السكانية والاجتماعية في رصد التقدم الذي تحرزه السياسات الاجتماعية نحو تحقيق أهدافها والتعرف على النجاحات التي تحرزها في الارتقاء بمستوى الحياة والرفاهية بالمجتمع فحسب، بل أيضاً، تلقي الضوء على نقاط الضعف والمشكلات الناجمة عن تطبيق السياسات السكانية، وتمد متخذ القرار بالمعلومات الشاملة والمتكاملة عن حقيقة الوضع التنموي الراهن؛ فهي تعمل بمثابة المرشد لصانع القرار في تحديد الأهداف والأولويات لخطط التنمية، كما أنها ترفع علامات التحذير في وقت مبكر من تطبيق أية خطة أو استراتيجية تنموية، كما يمكن بواسطتها رفع مستوى إدراك المواطن بحقيقة التنمية المستدامة في بلده. ويتناول هذا الفصل المؤشرات التالية :

- معدل البطالة.
- نسبة متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور.
- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.
- العمر المتوقع عند الولادة.
- النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحي.
- النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة.
- معدل النمو السكاني (ريف، حضر).
- معدل الخصوبة الكلي.
- نسبة الإعالة.
- نسبة السكان المشمولين بالرعاية الصحية الأولية.
- نسبة الأطفال حديثي الولادة ناقصي الوزن.
- التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية.
- معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية.
- نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية من إجمالي السكان.
- معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار.
- عدد الجرائم المسجلة لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان.

١) معدل البطالة

التعريف :

يقصد به عدد الأشخاص القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يجدوه، معبراً عنه بنسبة مئوية من العدد الكلي للأشخاص الذين يشكلون قوة العمل.

التقييم :

شهدت معدلات البطالة انخفاضاً ملموساً وصل إلى حوالي (٨) مرات خلال تسع سنوات؛ ففي حين بلغ هذا المعدل (٣,٩٪) في عام ٢٠٠١، تراجع إلى (٠,٥٪) عام ٢٠١٠، أي بمعدل تراجع سنوي قدره (٢٢,٨٪). ويعود السبب وراء هذا التراجع الكبير، بالدرجة الأولى، إلى ما شهدته دولة قطر من تحولات اقتصادية واجتماعية عميقة تمثلت بنهضة شاملة في مختلف مجالات الحياة، ولاسيما في مجال الغاز والنفط والبناء والعمران، الأمر الذي أسهم في توليد فرص عمل جديدة ومكّن سوق العمل القطري من استيعاب أعداد كبيرة من الداخلين الجدد في قوة العمل، ولاسيما العمالة الوافدة. إضافة إلى ذلك، فقد لعب برنامج وزارة العمل الخاص بتوظيف القطريين، والذي بدأ العمل به في نهاية ٢٠٠٧، دوراً هاماً في عملية رفع مستويات مشاركة القوة النشطة اقتصادياً في قوة العمل الكلية، وبالتالي تخفيض معدلات البطالة إلى حدودها الدنيا.

شكل (١) : معدل البطالة للفترة (٢٠٠١–٢٠١٠)

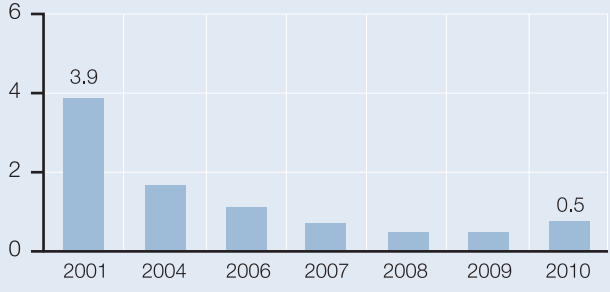

المصدر : تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات :
– جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، أعداد مختلفة
– جهاز الإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، ٢٠١٠.

أين نحن ؟

يعد معدل البطالة منخفضاً جداً مقارنة بالمعدل في الدول المتقدمة (٩٪) وفي الدول النامية (١٦,١٪)

المصدر : برنامج الامم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠.

المستقبل :

بسبب فوز قطر بشرف استضافة مونديال ٢٠٢٢، يتوقع أن تتراجع معدلات البطالة فيها، إذ أن العشرية الثانية من هذا القرن ستتطلب الكثير من اليد العاملة للمساهمة في إنجاز مشاريع البنية التحتية والمشاريع العملاقة المرتبطة بهذا الحدث الكبير. إضافة إلى ذلك، فإنه من المتوقع أن تسهم السياسات التي تتبناها الدولة في مجال التقطير في توفير مجالات عمل أوسع للشباب والمرأة، الأمر الذي سيسهم بدوره في تراجع معدلات البطالة بين المواطنين.

٢) نسبة متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور

التعريف:

يقصد به نسبة متوسط الأجر النقدي المكتسب للإناث إلى متوسط الأجر النقدي المكتسب للرجال.

التقييم:

ازدادت الفجوة الجندرية في متوسط الأجور بين الجنسين بشكل ملموس خلال حوالي عقد من الزمن، حيث ارتفعت من (٧٧,٤٪) عام ٢٠٠١ إلى (٧٧,٣٪) عام ٢٠١١ لصالح الذكور، أي بمعدل نمو سنوي قدره(٤٣,٨٪). وتكمن الأسباب الحقيقية وراء هذه الفجوة الجندرية إلى كون الإناث أكثر انقطاعاً عن العمل من الذكور الذين يعملون عدد ساعات أطول من عدد ساعات عمل الإناث، ولاسيما العمالة الوافدة، إضافة إلى أن العلاوات الاجتماعية غالباً ما تضاف إلى الرجل لكونه المسؤول الأول عن الأسرة من حيث الإنفاق والتمويل، بينما تحصل الإناث على نسبة أقل من هذه العلاوات. إضافة إلى ذلك، فقد تكون سياسات تمكين المرأة اقتصادياً قاصرة نوعاً ما عن توجيه الإناث نحو تخصصات جديدة مطلوبة في سوق العمل، كالمعلوماتية وإدارة الأعمال والمقاولات الخاصة وغيرها من التخصصات ذات المردودية العالية والمولدة لدخل مرتفع يمكنه أن يجسر الفجوة الجندرية بين الذكور والإناث في متوسط الأجور.

شكل (٢): نسبة متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور للفترة (٢٠٠١-٢٠١١)

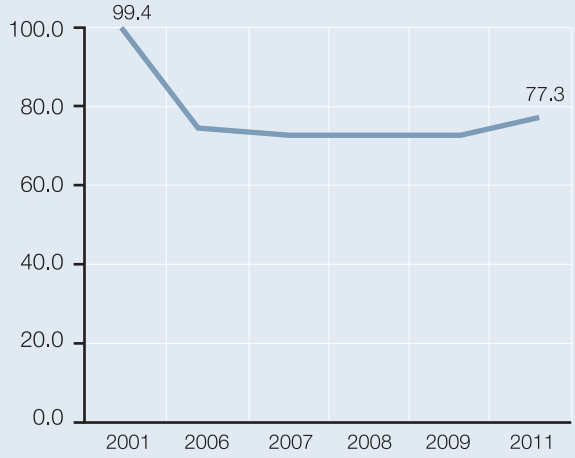

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، أعداد مختلفة

أين نحن؟

رغم ازدياد الفجوة الجندرية، ورغم صعوبة عقد مقارنات دولية دقيقة، إلا أن دولة قطر تعدّ في مقدمة دول العالم التي استطاعت تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين من حيث متوسط الأجور.

المستقبل:

من المتوقع أن يتراجع الفارق النسبي في متوسط أجور الإناث إلى أجور الذكور، وذلك بسبب الانخراط المتزايد للمرأة المتعلمة والمؤهلة في مجالات العمل ذات الأجر المرتفع، إضافة إلى جملة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة، والتي تتيح للمرأة الحصول على عمل مجزٍ يتناسب مع وضعها الأسري ومؤهلاتها التعليمية المرتفعة.

٣) معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة

التعريف :

يقصد به نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف طفل يولدون أحياء، أي هو احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة ودون السنة الخامسة من العمر.

التقييم :

رغم تذبذبه، شهد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة انخفاضاً ملموساً، فبعد أن كان (١١,٣) بالألف عام ٢٠٠١ انخفض إلى (٨,٥) بالألف عام ٢٠١٠، أي بمعدل تراجع سنوي قدره حوالي(-٣,١٪). ويعود السبب الحقيقي لانخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، ولاسيما في السنوات الأخيرة، إلى السياسات الاجتماعية والاقتصادية والصحية الفعالة التي انتهجتها الدولة، والتي ساهمت في توفير مختلف الاحتياجات الصحية الأساسية اللازمة لمختلف الشرائح الاجتماعية، ولاسيما الأكثر عرضة للأمراض، كالأطفال، من خلال التوسع في بناء مراكز رعاية الأطفال، والقيام بحملات تطعيم ضد الأمراض الوبائية والمعدية، وتنظيم حملات التوعية الصحية، وتنفيذ برامج الصحة المدرسية. وفي هذا السياق، تشهد مسيرة معدل وفيات الأطفال دون الخامسة في دولة قطر في السنوات الأخيرة على ديمومة وتعميم مختلف أوجه الرعاية الصحية الخاصة بالأطفال في مراحل نموهم الأولى والحساسة. وارتباطاً بذلك، فقد لعب الالتزام السياسي والحكومي بتحقيق أهداف التنمية للألفية دوراً مهماً في خفض وفيات الأطفال وأمراضهم إلى أن قارب المعدلات العالمية للدول المتطورة.

شكل (٣) : معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة للفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)

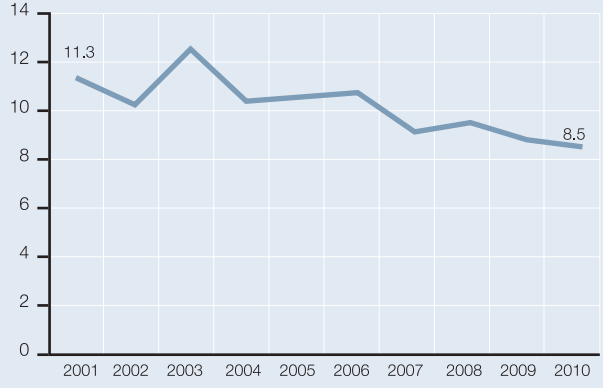

المصدر : تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة

أين نحن ؟

تقترب الدولة من الدول المتقدمة التي بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة فيها (٧) بالألف، في حين وصل في الدول النامية إلى (٦٣) بالألف، وفي أقل البلدان نمواً إلى (١١٠) بالألف.

المصدر : WHO, Levels & Trends in Child Mortality, Report 2011

المستقبل :

بسبب انتهاج الدولة لسياسة رعاية صحة الطفل والأم، وارتفاع الوعي الصحي الوقائي لدى فئات عريضة من المجتمع، فإنه من المتوقع حدوث المزيد من التراجع في معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة وبلوغ أهداف الألفية قبل عام ٢٠١٥.

٤) العمر المتوقع عند الولادة

التعريف :

يقصد به عدد السنين المتوقعة للبقاء على قيد الحياة عند الميلاد للذكور والإناث.

التقييم :

شهد مؤشر العمر المتوقع عند الولادة ارتفاعاً تدريجياً؛ فبعد أن كان (٧٤,٥) سنة عام ٢٠٠١ ارتفع إلى (٧٨,٢) سنة عام ٢٠١٠، أي بزيادة سنوية قدرها (٠,٤). ويعبر الارتفاع في قيم هذا المؤشر عن التطور الكبير الحاصل في المستوى المعيشي لسكان الدولة، حيث تصدرت قطر عام ٢٠١٠ قائمة أغنى الدول في العالم وفقاً لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وقائمة الدول التي تتميز بمعدل بطالة منخفض جداً. وقد انعكست هذه وغيرها من الحقائق المرتبطة بالمستوى المعيشي المرتفع على الوضع الصحي للمواطنين والمقيمين في الدولة، فتراجعت وفيات الأطفال والأمهات بصورة خاصة والوفاة بشكل عام، وتحسن الوضع الصحي في البلد إجمالا، الأمر الذي يفسر هذا الارتفاع في العمر المتوقع عند الولادة.

شكل (٤) : العمر المتوقع عند الولادة للفترة (٢٠٠١–٢٠١٠)

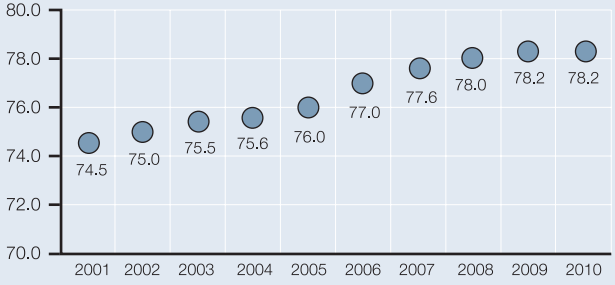

المصدر : تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة

أين نحن ؟

تقترب دولة قطر في مؤشر العمر المتوقع من الدول المتقدمة (٨٠,٣) عاماً في حين أنه لم يتجاوز (٦٩,٣) عاماً في الدول متوسطة النمو .

المصدر : برنامج الامم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠.

المستقبل :

من المتوقع حدوث ارتفاع في العمر المتوقع عند الولادة في السنوات القادمة، حيث تتوقع سيناريوهات الإسقاطات السكانية المختلفة أن يصل في عام ٢٠٣٠ إلى (٨١,٥) سنة، وذلك نظراً لتزايد اهتمام الدولة بالوضع الصحي والاجتماعي، بالإضافة إلى ارتفاع الوعي الصحي لدى أفراد المجتمع.

٥) النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحي

التعريف:

يقصد به النسبة المئوية من السكان الذين يحصلون على خدمات صحية للتخلص الفوري من الفضلات البشرية.

التقييم:

شهد مؤشر توافر مرافق الصرف الصحي ثباتاً منذ عام ٢٠٠١ وحتى تاريخه، حيث وصل إلى (١٠٠٪). وتعد مسألة تأمين مرافق صحية كافية للصرف الصحي من أبرز النجاحات التي تحققت في الدولة، وذلك رغم كل التحديات التي تواجهها قطر، والمتمثلة بـ: الطفرة السكانية المتواصلة، وتضخم وتقارب التجمعات السكانية وتركزها في المدن الكبرى، ولاسيما مدينة الدوحة، وتزايد الأنشطة الاقتصادية والخدمية على التوازي، وبالتالي تزايد مخرجات مياه الصرف الصحي المطروحة وتزايد الضغوط البيئية. ويعود هذا النجاح إلى السياسة العامة للدولة المتمثلة في العمل على ضمان الاستدامة البيئية، والهادفة إلى تحقيق ظروف معيشية لائقة وكريمة لسكانها من خلال سلسلة من الإجراءات التي تأتي في طليعتها الاستثمارات الضخمة في البنية التحتية للصرف الصحي، وتأمين المساكن المستوفية للشروط الصحية عموماً، وشروط الصرف الصحي خصوصاً؛ إذ من المعلوم أن مرافق الصرف الكافية لا تقي السكان من مخاطر الملوثات ذات المنشأ الفيزيولوجي البشري فحسب، بل أيضاً من ملوثات أخرى منها ما هو منزلي المنشأ أو من مصادر طرقية (الصرف المطري) وصناعية وحرفية وخدمية شديدة التنوع.

شكل (٥): النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحي للفترة (٢٠٠١–٢٠١٠)

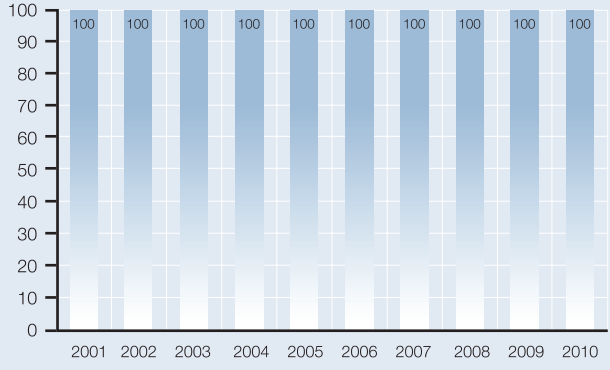

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء، نشرة الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة

أين نحن؟

سبقت دولة قطر الدول الأوروبية التي لم تتجاوز فيها النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحي (٩٤٪)، في حين أن دول جنوب شرق آسيا لم تتعد النسبة فيها (٤٠٪) والدول الإفريقية (٣٤٪).

المصدر: منظمة الصحة العالمية، الإحصاءات الصحية العالمية، ٢٠١٠.

المستقبل:

من المتوقع أن تستمر الدولة في المحافظة على توفير خدمات المرافق الصحية بنسبة (١٠٠٪)، بل وتطور هذه الخدمة نظراً للاستثمارات الضخمة التي اعتمدت من أجل تغيير شبكات الصرف الصحي المتهالكة ومدّ شبكات جديدة في جميع مدن الدولة وقراها.

٦) النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة

التعريف :

يقصد به النسبة المئوية من السكان الذين يحصلون على الإمدادات الكافية من المياه (٢٠ لتر للشخص الواحد في اليوم) المأمونة (غير الملوثة) منسوباً إلى إجمالي السكان.

التقييم :

شهد مؤشر توافر مياه الشرب المأمونة ثباتاً، حيث وصلت النسبة إلى (١٠٠٪) منذ عام ٢٠٠١، وبذلك حققت الدولة، ومنذ وقت مبكر، الهدف الثاني من الغاية الإنمائية السابعة للألفية (كفالة الاستدامة البيئية). إن تحقيق هذه النسبة ليس مرده وجود مصادر المياه العذبة في الدولة بالقدر الكافي، فمن المعلوم أن هذه المصادر شحيحة جداً، بل مرده الجهود الكبيرة التي بذلت في مجال إعذاب المياه المالحة وشبه المالحة من خلال استخدام تكنولوجيا تحلية المياه، وتشجيع البحوث العلمية والاستثمارات في مشروعات المياه لحماية المصادر المتوافرة وإيجاد مصادر غير تقليدية وتنمية استخداماتها وإدارتها بالشكل الأمثل وفقاً لأفضل المعايير والمواصفات المحلية والدولية، وبما يحقق الأمن المائي كهدف من أهداف رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. وارتباطاً بذلك، تقوم المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء «كهرماء» بصفة مستمرة بترقية وتطوير شبكات وخدمات المياه وتوفير مصادر مياه آمنة ودائمة للشرب من خلال تطبيق برامج رقابية صارمة.

شكل (٦) : النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مياه الشرب المأمونة للفترة (٢٠٠١–٢٠١٠)

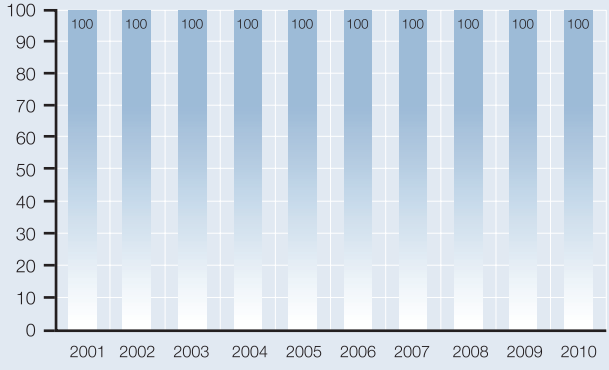

المصدر : تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

أين نحن ؟

تتصدر دولة قطر دول العالم بما في ذلك الدول المتقدمة، كالدول الأوروبية التي وصلت النسبة فيها إلى (٩٨٪)، في حين أن دول جنوب شرق آسيا لم تتجاوز النسبة فيها حدود (٨٦٪) والدول الإفريقية (٦١٪).

المصدر : منظمة الصحة العالمية، الإحصاءات الصحية العالمية، ٢٠١٠.

المستقبل :

من المتوقع أن تستمر الدولة في المحافظة على توفير مياه الشرب المأمونة لسكانها بنسبة (١٠٠٪)، حيث تم تشييد محطات إعذاب جديدة وإضافة وحدات إعذاب لمحطات قائمة، والتوسع في شبكات المياه الحالية لتتواكب مع وتيرة التوسع العمراني وتزويد المناطق الجديدة بالمياه الصالحة للشرب بواسطة شبكة توزيع المياه التي يتم تنفيذها وفقاً لأحدث المواصفات الفنية والعالمية.

٧) معدل النمو السكاني

التعريف:

الزيادة أو النقصان السنوي لعدد السكان في فترة زمنية معينة، معبر عنها بالنسبة المئوية من السكان في بداية الفترة.

التقييم:

شهد مؤشر معدل النمو السكاني خلال العشرة أعوام السابقة تذبذباً واضحاً. ففي حين ارتفع بصورة غير مسبوقة عام ٢٠٠٨، حيث وصل إلى (١٨,٩٪)، أي قرابة (٤) أضعاف ما كان عليه عام ٢٠٠١، عاد وانخفض بصورة حادة عام ٢٠١٠ إلى (٤,٦٪)، أي بمعدل تراجع قدره أكثر من (٧٪) سنوياً. ويعود السبب الحقيقي لارتفاع معدل النمو السكاني الهائل عام ٢٠٠٨ إلى الانتعاش الاقتصادي الكبير الذي شهدته الدولة أنذاك، الأمر الذي استدعى استقدام أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية للعمل في مشروعات إنتاج الغاز والنفط والبناء وغيرها من المشروعات التنموية الضخمة التي تعتمد على الاستخدام المكثف للعمالة؛ فالرصيد السكاني المحدود للمواطنين وما يترتب عليه من نقص في الموارد البشرية لا بد وأن يؤدي إلى استقدام العمالة الوافدة اللازمة لإنجاز المشاريع الإنتاجية والخدمية التي تتزايد وتتنوع مع تزايد إنتاج النفط والغاز وارتفاع عائداتهما. ولكن الأمر قد تغير بدءاً من العام ٢٠٠٩، حيث، وكما ذكر أعلاه، تراجع معدل النمو السكاني بصورة كبيرة جداً، الأمر الذي يمكن تفسيره، أولاً، باستكمال المشروعات والبنى التحتية المتعلقة بعملية إنتاج النفط والغاز وتراجع الطلب على اليد العاملة الوافدة، وثانياً، بالأزمة المالية العالمية التي أثرت بصورة أو بأخرى على السوق العقارية والمشروعات المرتبطة بها في كل أنحاء العالم، بما في ذلك دولة قطر.

شكل (٧): معدل النمو السكاني للفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)

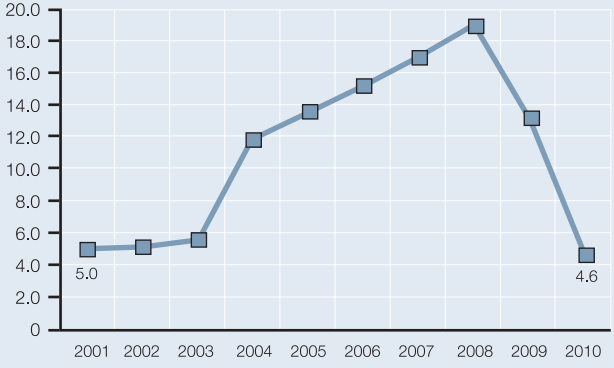

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

أين نحن؟

سبقت دولة قطر الدول الأوروبية التي لم تتجاوز فيها النسبة المئوية للسكان الذين تتوافر لهم مرافق كافية للصرف الصحي (٩٤٪)، في حين أن دول جنوب شرق آسيا لم تتعد النسبة فيها (٤٠٪) والدول الإفريقية (٣٤٪).

المصدر: منظمة الصحة العالمية، الإحصاءات الصحية العالمية.

المستقبل:

من المتوقع أن تستمر الدولة في المحافظة على توفير خدمات المرافق الصحية بنسبة (١٠٠٪)، بل وتطور هذه الخدمة نظراً للاستثمارات الضخمة التي اعتمدت من أجل تغيير شبكات الصرف الصحي المتهالكة ومدّ شبكات جديدة في جميع مدن الدولة وقراها.

٨) معدل الخصوبة الكلي

التعريف:

يقصد به متوسط عدد الأطفال الذين يمكن أن تنجبهم المرأة خلال فترتها الإنجابية الطبيعية، إذا كان سلوكها الإنجابي طوال حياتها يطابق معدلات الخصوبة الخاصة بالعمر في سنة معينة. ويشترط حساب هذا المؤشر غياب الوفيات.

التقييم:

شهد مؤشر معدل الخصوبة الكلي للقطريات ثباتاً خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٥)، حيث بقي بحدود (٤,٢) ولادة حية للمرأة الواحدة في سن الإنجاب، ثم بدأ بالانخفاض التدريجي البطيء اعتباراً من عام ٢٠٠٦ إلى أن وصل عام ٢٠١٠ إلى (٣,٦) ولادة حية للمرأة الواحدة في سن الإنجاب، أي بتراجع قدره (٠,٦) خلال حوالي عقد من الزمن. وقد تعود أسباب انخفاض معدل الخصوبة الكلي للقطريات إلى التطورات الكبيرة والسريعة التي يشهدها المجتمع القطري على صعيد التحضر، بما في ذلك التعليم والعمل وأنماط الحياة الحديثة، إضافة إلى استخدام وسائل تنظيم الأسرة والمباعدة بين الحمول وإطالة فترة الرضاعة. ورغم كل ذلك، يبقى معدل الخصوبة الكلي للقطريات واحداً من أعلى المعدلات على المستوى العالمي. ويعزى ذلك إلى أن ثقافة المجتمع، ورغم كل عمليات التحضر، لا تزال تقليدية إلى حد ما فيما يتعلق بالسلوك الإنجابي، وإلى أن الدولة تحث مواطنيها على المزيد من الإنجاب بغية تصحيح الخلل الحاصل في تركيبتها السكانية، وهو ما أكدته السياسة السكانية التي بدأ تنفيذ برنامج عملها في أكتوبر من عام ٢٠٠٩.

شكل (٨): معدل الخصوبة الكلي للفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)

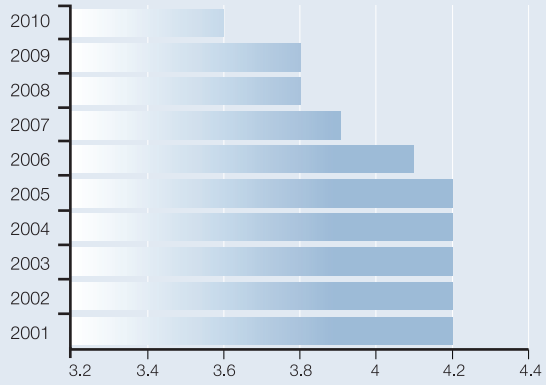

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء، نشرة الاحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة

أين نحن؟

يعد هذا المعدل (معدل الخصوبة الكلي) مرتفعاً نسبياً في دولة قطر مقارنة مع دول العالم الأخرى، حيث وصل في الدول المتقدمة إلى (١,٨٪) وفي الدول النامية إلى (٢,٧٪).

المصدر: برنامج الامم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠

المستقبل:

رغم كل الإجراءات والدعوات الهادفة إلى الحفاظ على معدل خصوبة كلي مرتفع، فإنه من المتوقع أن تشهد دولة قطر انخفاضاً متزايداً في هذا المعدل، وذلك بسبب التطورات الكبيرة والسريعة التي يشهدها المجتمع القطري على صعيد التحضر، بما في ذلك التعليم والعمل وأنماط الحياة الحديثة، التي أدت إلى ارتفاع متوسط العمر عند الزواج الأول، إضافة إلى ميل المتزوجات لتنظيم الأسرة.

٩) نسبة الإعالة

التعريف :

يقصد بنسبة الإعالة العمرية السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة وتزيد عن ٦٥ سنة إلى عدد السكان الذين هم في سن العمل (١٥–٦٤) سنة.

التقييم :

انخفضت نسبة الإعالة العمرية من (٣٨,٦٪) عام ٢٠٠١ إلى (١٧٪) عام ٢٠١٠، أي بتراجع قدره (٢,٤٪) سنوياً. والسبب الرئيس الكامن وراء انخفاض هذه النسبة لا يكمن في انخفاض معدلات الخصوبة، بل وبالدرجة الأولى، في الانتعاش الاقتصادي الكبير الذي شهدته ولا تزال تشهده الدولة، والذي يتطلب استقدام أعداد كبيرة من العمالة الوافدة التي يتألف معظم أفرادها من الفئات العمرية الشابة والقادرة على العمل. وقد أدى هذا الوضع السكاني في قطر إلى انخفاض حاد في نسبة الأطفال (أقل من ١٥ سنة) ونمو نسبي محدود لفئة المسنين (٦٥ سنة فأكثر)، مقابل ارتفاع نسبة الفئة العمرية (١٥–٦٤ سنة)، وبالتالي نمو السكان النشطين اقتصادياً بمعدل أعلى من معدل نمو الفئات الطفلية والمسنة المعالة، وهو ما ينتج عنه انخفاض أعباء الإعالة، الأمر الذي يسهم في فتح فرص الادخار والاستثمار، وربط الاستهلاك بتحسين نوعية حياة الأسرة، وبروز الفرصة التنموية لما بات يسمى بـ«النافذة الديموغرافية» أو مجازاً «الهبة الديموغرافية».

شكل (٩) : نسبة الإعالة للفترة (٢٠٠١–٢٠١٠)

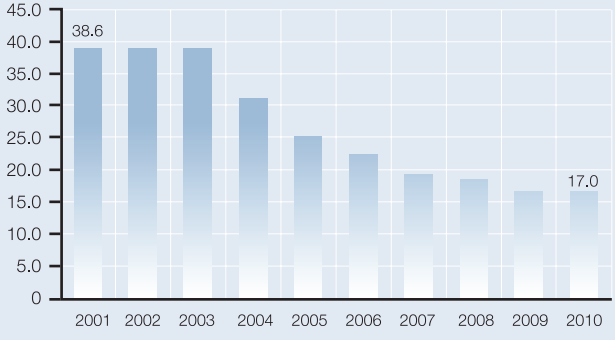

المصدر : تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

أين نحن ؟

تعد معدلات الإعالة الكلية في دولة قطر منخفضة مقارنة بالدول المتقدمة (٤٩,٤٪) والدول النامية (٤٩,٥٪).

المصدر : برنامج الامم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠.

المستقبل :

من المتوقع أن يشهد هذا المؤشر انخفاضاً آخر في السنوات القليلة القادمة سببه ازدياد أعداد العمالة الوافدة بعمر ١٥–٦٤ سنة، والتي ينتظر استقدامها خلال العشرية الثانية من هذا القرن للمساهمة في إنجاز البنية التحتية والمشاريع العملاقة المرتبطة باستضافة قطر لمونديال ٢٠٢٢.

١٠) نسبة السكان المشمولين بالرعاية الصحية الأولية

التعريف:

يقصد به النسبة المئوية من السكان في الريف والحضر الذين يتوقع حصولهم على العلاج الطبي لمختلف الأمراض والإصابات منسوباً إلى إجمالي السكان.

التقييم:

شهد مؤشر نسبة السكان المشمولين بالرعاية الصحية الأولية بلوغ حد الشمول (١٠٠٪) منذ مطلع الألفية، الأمر الذي ساهم في القضاء على العديد من الأمراض، مثل: حالات شلل الأطفال، والكزاز الوليدي، والدفتيريا، والتيتانوس والسعال الديكي...الخ، حيث اختفت جميعها تقريباً من الدولة. ويعود السبب الرئيس الكامن وراء شمول الرعاية الصحية الأولية لجميع السكان في وقت مبكر نسبياً إلى إدراك الدولة مع بداية النصف الثاني من القرن الماضي، وهو تاريخ نشأة النظام الصحي فيها، أهمية المواكبة الصحية للنمو المتزايد لتعدادها السكاني، فعملت على إنشاء المستشفيات التخصصية الحديثة، وأطلقت خدمات الرعاية الصحية الأولية من خلال مراكز صحية منتشرة في أنحاء البلاد كافة وقادرة على تقديم الخدمات الطبية والصحية الشاملة والمتكاملة بكفاءة عالية، سواء من الناحية الوقائية أو العلاجية، بما يضمن بلوغ الهدف الأسمى للدولة المتمثل بـ «الصحة للجميع».

شكل (١٠): نسبة السكان المشمولين بالرعاية الصحية الأولية للفترة (٢٠٠١–٢٠١٠)

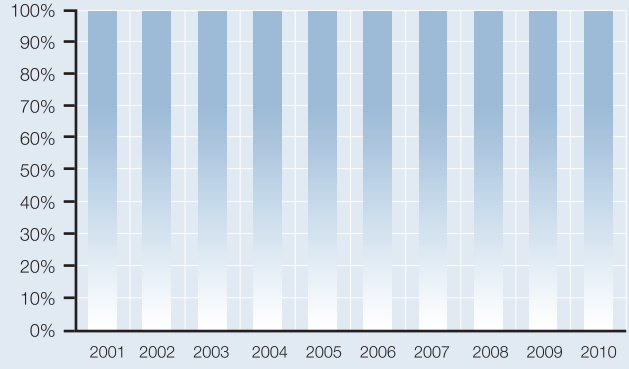

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

أين نحن؟

رغم صعوبة عقد مقارنات دولية، إلا أن دولة قطر تعد ضمن دول العالم التي حققت نسبة الشمول في مجال الرعاية الصحية الأولية لسكانها.

المستقبل:

من المتوقع أن تستمر دولة قطر مستقبلاً في المحافظة على موقعها ضمن الدول التي حققت نسبة الشمول في مجال الرعاية الصحية الأولية، وذلك نتيجة اهتمام الدولة المتزايد بالقطاع الصحي، سواء من حيث البنية التحتية أو من حيث نوعية الخدمات الصحية التي تقدمها لسكانها، وهو ما تم التأكيد عليه في استراتيجية قطر الوطنية الخاصة بتطوير نظام الرعاية الصحية ٢٠١١–٢٠١٦ التي تم تدشينها في ٣ أبريل / نيسان٢٠١١، والتي تتضمن السياسات والخطط والبرامج اللازمة لدوام الارتقاء بالقطاع الصحي.

١١) نسبة الأطفال حديثي الولادة ناقصي الوزن

التعريف :

يقصد به النسبة المئوية لعدد الأطفال الذين يولدون أحياء بوزن أقل من ٢,٥ / كجم في سنة معينة من مجموع الأطفال المولودين أحياء في السنة نفسها.

التقييم :

شهد مؤشر نسبة الأطفال حديثي الولادة وناقصي الوزن تذبذباً، إلا أن الاتجاه العام ينحو للانخفاض؛ فبعد أن وصلت النسبة إلى (٩,٤٪) عام ٢٠٠١ تراجعت إلى (٧,٦٪) عام ٢٠١٠، وذلك بانخفاض نسبي قدره (٢,٠٪) سنوياً. ويعزى السبب الرئيس في الانخفاض النسبي لقيمة هذا المؤشر إلى الرعاية الصحية الجيدة للأمهات قبل الولادة وبعدها، وإلى عناية الأسر بأبنائها؛ فنسبة الأطفال حديثي الولادة وناقصي الوزن هو من المؤشرات التي تطلعنا على طبيعة تركيبة التغذية ومستوياتها، وعلى مدى تقدم الرعاية الصحية في البلد. وعليه، فلا غرابة أن تتراجع قيم هذا المؤشر في بلد مثل قطر التي تعرف الأسرة فيها مستويات دخل مرتفعة تمكنها من الإنفاق على السلع الرئيسية من الطعام والشراب، والتي تمتلك نظاماً صحياً متقدماً وخدمات صحية كفيلة بتقديم أفضل أنواع الرعاية اللازمة للأم ومولودها الجديد.

شكل (١١) : نسبة الأطفال حديثي الولادة ناقصي الوزن للفترة (٢٠٠١–٢٠١٠)

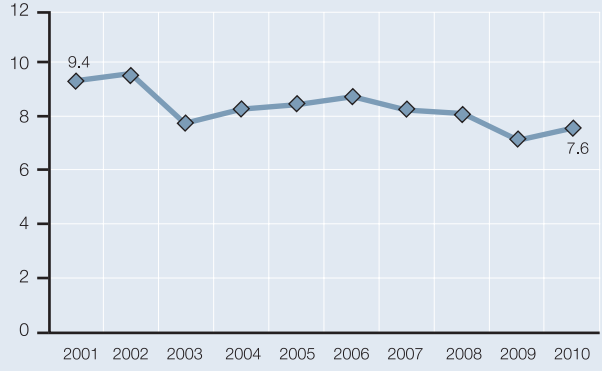

المصدر : تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء، نشرة الاحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات)، أعداد مختلفة

أين نحن ؟

تعد دولة قطر من بين الدول المتقدمة نوعاً ما في هذا المؤشر، حيث وصلت النسبة في الدول الأوروبية إلى (٦٪)، وفي جنوب شرق آسيا إلى (٢٤٪).

المصدر : منظمة الصحة العالمية، الإحصاءات الصحية العالمية، ٢٠١٠.

المستقبل :

من المتوقع أن تشهد الدولة انخفاضاً في نسبة الأطفال حديثي الولادة وناقصي الوزن، وذلك بسبب حملات التوعية الصحية، وبناء الأجهزة والمؤسسات الطبية المعنية بالطفولة ونشرها في كافة أنحاء الدولة تحقيقاً لبقاء الأطفال وسلامتهم ونمائهم، إضافة إلى جملة التدابير المتخذة لتحقيق أمومة آمنة تتمثل بالعناية بالأم الحامل من قبل المتخصصين في طب النساء والولادة، والذين لهم خبرة كافية في هذا المجال.

١٢) التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية

التعريف :

يقصد به عدد الأطفال بعمر سنة فأقل الذين أكملوا التحصينات الصحية الأساسية خلال فترة معينة مقسوماً على عدد المواليد الأحياء بعمر سنة فما دون خلال الفترة نفسها مضروباً في ١٠٠.

التقييم :

رغم تذبذبها الطفيف بين سنة وأخرى، إلا أن نسبة التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية – درن (بي. سي.جي)، وقطرات شلل الأطفال (جرعة ثالثة)، وثلاثي (جرعة ثالثة)، والتهاب الكبد الفيروسي (ب)، والحصبة، والنكاف، والحصبة الألمانية (جرعة ثالثة)، وهيموفيلس انفلونزا (جرعة ثالثة)، وتطعيم للجديري– تعد مرتفعة، حيث لم تنخفض عن الـ(٩٦٪) خلال حوالي عقد من الزمن. ويعزى ارتفاع هذه النسبة إلى اهتمام الدولة المبكر بتوفير مختلف الاحتياجات الصحية الأساسية اللازمة لمختلف الشرائح الاجتماعية، ولاسيما الشرائح الأكثر عرضة لمثل هذه الأمراض، كالأطفال، وذلك من خلال برنامج التلقيح الوطني والرعاية الصحية المتكاملة للطفل. إضافة إلى ذلك، فقد لعب وعي الآباء والأمهات وحرصهم على تطعيم أبنائهم ضد الأمراض المعدية دوراً كبيراً في تعزيز صحة الأطفال الرضع. وفي السياق ذاته، فقد ساهم الالتزام السياسي والحكومي للدولة بتحقيق أهداف التنمية للألفية في خفض وفيات الأطفال والحد من الأمراض المعدية التي قد تصيبهم، كما تدل على ذلك المعطيات الإحصائية الرسمية.

شكل (١٢) : التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية للفترة (٢٠٠١–٢٠١٠)

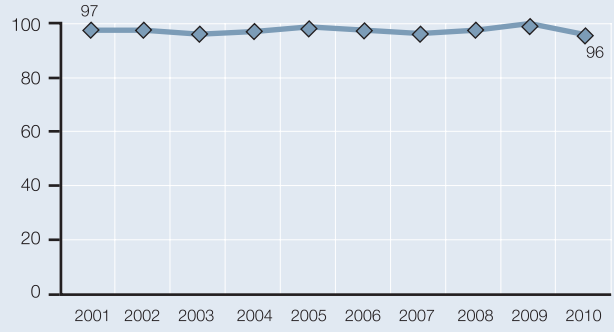

المصدر : تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

أين نحن ؟

تأتي دولة قطر في مقدمة دول العالم بالنسبة لهذا المؤشر، سواء على مستوى كل دول العالم التي لم تتجاوز فيها نسبة التحصين ضد الحصبة، مثلاً، الـ (٨٢٪)، أم على مستوى مجموعات البلدان، حيث سجلت هذه النسبة في البلدان الأوروبية (٩٤٪) وفي بلدان الشرق الأوسط (٨٢٪) وفي البلدان الأفريقية (٦٩٪).

المصدر : WHO, World Health Statistics, 2011

المستقبل :

من المتوقع مستقبلاً أن تبلغ نسبة التحصين ضد أمراض الطفولة المعدية في الدولة حد الشمول لتستقر عند (١٠٠٪)، وذلك بسبب الارتقاء المتزايد في تقديم الخدمات الصحية وشمولها من جهة، والإجراءات المشددة المتخذة لمنع انتقال الأمراض المعدية إلى البلاد من جهة أخرى؛ فرغم زيادة عدد السكان من مواطنين ووافدين إلا أنه من المتوقع أن تخلو قطر من الأمراض المعدية كالحصبة والحصبة الألمانية والغدة النكفية والسعال الديكي مثلما خلت تماماً من مرض شلل الأطفال.

١٣) معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية

التعريف:

يقصد به عدد الطلاب المسجلين في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية في سنة ما مقسوماً على إجمالي عدد السكان في سن ١١ عاماً ومضروباً في ١٠٠.

التقييم:

شهد مؤشر معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية تذبذباً، ولكنه تجاوز نسبة (١٠٠٪) ليصل عام ٢٠٠٩ / ٢٠١٠ إلى (١٠٤,٨٪). ويعزى سبب ارتفاع معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية إلى توجهات الدولة واستثماراتها الكبيرة في مجال التعليم، والتي أدت إلى كفالة تمكن الأطفال الذين يعيشون على أرضها، بغض النظر عن جنسيتهم وجنسهم، من الالتحاق بمرحلة الدراسة في الصف الأول والوصول إلى الصف الأخير من التعليم الابتدائي، الأمر الذي يدل على صحة النظام التعليمي في قطر وفاعليته. وارتباطاً بذلك، فقد ساهم التطبيق الفعال لقانون إلزامية التعليم من جهة، وارتفاع مستوى الوعي العام بأهمية التعليم وآثاره الإيجابية على مستوى الفرد والمجتمع القطري من جهة ثانية، في القضاء على ظاهرة التسرب، وبالتالي ارتفاع معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية. أما بخصوص الانخفاض النسبي لهذا المؤشر في عام ٢٠٠٦ قياساً بعام ٢٠٠٥، فمرده قد يكون بسبب التحاق بعض التلاميذ بالمدرسة في سن مبكرة (خمس سنوات).

شكل (١٣): معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية للفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)

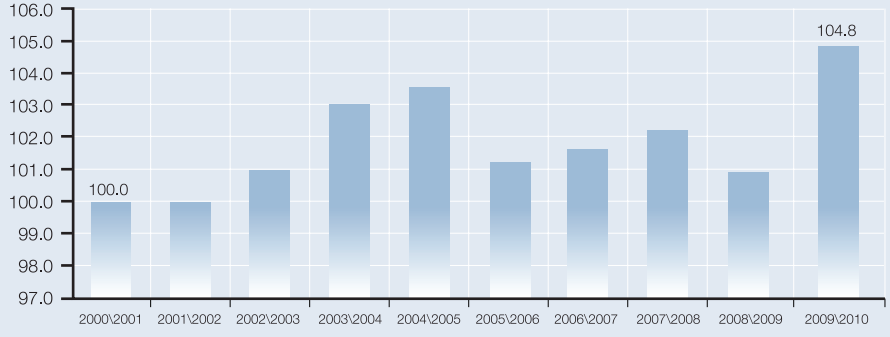

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء، والتقرير الإحصائي السنوي لوزارة التربية والتعليم، أعداد مختلفة

أين نحن؟

رغم صعوبة عقد مقارنات دولية، إلا أن دولة قطر تعد من الدول المتقدمة في مجال شمول التعليم.

المستقبل:

من المتوقع أن يبقى معدل الالتحاق الإجمالي في الصف الأخير من المرحلة الابتدائية مرتفعاً، وذلك بسبب الإجراءات التي تتخذها الجهات المعنية في الدولة لضمان استمرار الالتحاق بالتعليم، والمتمثلة بتخصيص الميزانيات اللازمة لذلك، وضمان أماكن في المدارس للأعداد المتزايدة من الطلبة، ووجود سياسات وخطط دائمة لتطوير طرق التدريس وأساليبه الجاذبة، وتطبيق قانون إلزامية التعليم دون هوادة، ومكافحة ظاهرة التسرب المدرسي بشتى الوسائل.

١٤) نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية من إجمالي السكان

التعريف :

يقصد به نسبة السكان في الفئة العمرية ٢٥–٦٤ الذين حصلوا على الشهادة الثانوية منسوباً إلى إجمالي عدد السكان في الفئة نفسها مضروباً في ١٠٠.

التقييم :

شهد مؤشر نسبة البالغين الحاصلين على الشهادة الثانوية ارتفاعاً من (٥٤٪) من إجمالي عدد السكان عام ٢٠٠١ إلى (٦٦,٩٪) عام ٢٠١٠، وذلك بزيادة نسبية قدرها (١,٤٪) سنوياً. ويعزى التقدم الحاصل في هذه النسبة إلى حرص الدولة على تطوير التعليم باعتباره السبيل الأهم لإحداث التطور الحضارى والاقتصادى والثقافى والاجتماعي؛ فهو من ناحية يمثل أحد أهم مجالات التنمية البشرية وأبرز أهدافها، وهو من ناحية ثانية يمثل استثماراً فى رأس المال البشرى الذى يعد أهم وأرقى أنواع الاستثمار على الإطلاق، إذ أن الإنسان فى المحصلة النهائية هو الثروة الحقيقية للأمم، وأن التطور الحضارى للمجتمعات لا يقاس فقط بحجم الإنجاز المادى والثراء المالي، وإنما، وهو الأهم، بما أحرزته من إنجاز علمي وإنتاج معرفى وما أحدثه التعليم من تطور فى بناء القدرات البشرية والمهارات الإنسانية والقدرات الذهنية والإبداعية. إضافة إلى ذلك، فقد لعب الوعي المجتمعي العام بأهمية العلم ودوره في التقدم الإنساني دوراً هاماً في إيجاد بيئة داعمة ومشجعة لكلا الجنسين على الالتحاق بالمراحل التعليمية المختلفة والحصول على المؤهلات التعليمية، بما في ذلك الشهادة الثانوية، التي تعد مقياساً للنتاج التراكمي للعملية التعليمية على مدى العقود الماضية كما آلت إليه في الطيف السكاني الذي يتراوح عمره بين ٢٥ و٦٤ سنة.

شكل (١٤) : نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية للفترة (٢٠٠١–٢٠١٠)

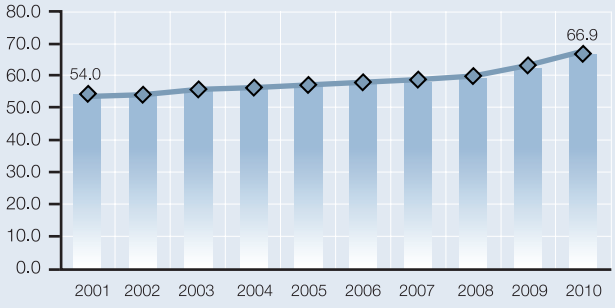

المصدر : تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٤، ومسح القوى العاملة بالعينة (أعداد مختلفة)

أين نحن ؟

تعد نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية العامة معقولة إلى حد ما في دولة قطر، فهي أقل من مثيلتها في الدول المتقدمة التي بلغت فيها هذه النسبة (٧٠,٣٪).

المصدر :
Education at a Glance 2010: OECD Indicators

المستقبل :

من المتوقع أن تشهد نسبة البالغين الحاصلين على الثانوية ارتفاعاً مرده السياسة التعليمية التي تتبعتها الدولة، والتي تعتبر أن ثروتها الحقيقية والدائمة تكمن في الاستثمار الأمثل في مواردها البشرية. لهذا، تبذل الدولة جهوداً حثيثة لتطوير التعليم بمراحله المختلفة وزيادة الإنفاق على التعليم من جهة، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بمكافحة ظاهرة التسرب في المرحلة الثانوية، ولاسيما تسرب الذكور الذين يفضل بعضهم الانخراط في سوق العمل قبل أن ينهي تعليمه الثانوي، من جهة ثانية.

١٥) معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار

التعريف:

يقصد به نسبة الأشخاص البالغين من العمر ١٥ سنة فأكثر الذين يستطيعون القراءة أو الكتابة.

التقييم:

شهد مؤشر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار ارتفاعاً بشكل عام، وفي السنتين الأخيرتين بشكل خاص، فقد ارتفع من (٩٠,٢٪) ٢٠٠١ إلى (٩٦,٣٪) ٢٠١٠، أي بزيادة قدرها (٠,٧٪) سنوياً. ويعود الفضل في الارتفاع المستمر لهذا المعدل إلى جملة الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة للسيطرة على ظاهرة الأمية، كإلزامية التعليم الابتدائي وبرامج محو أمية الكبار؛ فإذا كان النظام التعليمي في دولة قطر قد نجح في توسيع الخريطة التعليمية للبلاد وتحقيق مستويات قيد عالية في مراحل التعليم المختلفة، فإنه قد نجح كذلك في إتاحة الفرصة للكبار من الجنسين للالتحاق بصفوف محو الأمية وفق خطط طموحة ومدروسة تهدف إلى تحرير المواطنين ممن فاتهم ركب التعليم النظامي والأساسي من أميتهم الأبجدية، والوصول بهم إلى المستوى المطلوب الذي يؤهلهم لمواصلة تعليمهم، وتطوير مهاراتهم حتى يصبحوا أعضاء نافعين في مجتمعهم، ويشاركوا بفاعلية في مسيرة التنمية والنهضة التي تشهدها قطر. وفي هذا السياق، يجب عدم نسيان الدور الهام الذي لعبه ارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي العام بأهمية التعليم وضرورته للجنسين في مسألة تمكين الكبار من الإلمام بالقراءة والكتابة وحتى في متابعة من شاء منهم تعليمه في مراحل متقدمة.

شكل (١٥): معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للكبار للفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)

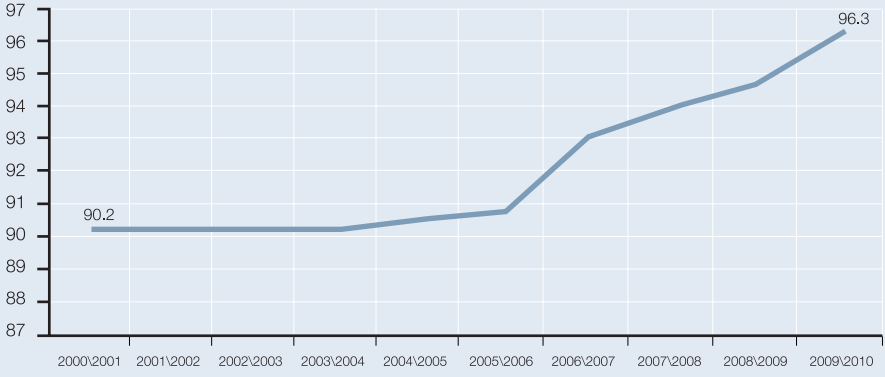

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

أين نحن؟

رغم صعوبة عقد مقارنات دولية، إلا أن دولة قطر تعد من الدول المتقدمة في مجال شمول التعليم.

المصدر:

WHO, World Health Statistics, Demographic and socioeconomic statistics, 2011

المستقبل:

يتوقع أن يرتفع هذا المعدل بفضل التدابير والإجراءات التي اتخذتها دولة قطر في إطار سياستها التعليمية التي تنطلق من أهمية التعليم في تقدم الأمم واستثمار العنصر البشري كأحد العناصر الهامة للانطلاق إلى آفاق مجتمع المعرفة والتنمية المستدامة، والتي تسعى إلى القضاء على آفة الأمية وتجفيف منابعها وربط تعليم القراءة والكتابة بالتدريب المهني والجوانب الحياتية للدارسين والدارسات لإكسابهم المهارات الحياتية والكفايات التعليمية الأساسية التي تؤهلهم لشق طريقهم في الحياة العملية.

١٦) عدد الجرائم المسجلة لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان

التعريف:

يقصد به عدد الجرائم المسجلة سنوياً من قبل الأجهزة الأمنية مضروباً في ١٠٠,٠٠٠ ومقسوماً على السكان في منتصف السنة.

التقييم:

رغم قلة عدد الجرائم المسجلة في الدولة (جرائم مرورية، السرقة، الاعتداء، الاحتيال،...الخ) قياساً بغيرها من دول العالم، إلا أن هذا العدد قد تضاعف أكثر من سبع مرات خلال حوالي عقد من الزمن، حيث ارتفع من (٣٢٠) جريمة لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان في عام ٢٠٠١ إلى (٢٣٥٥) جريمة في عام ٢٠١٠. وقد يكون من الصعب تفسير ارتفاع معدلات الجريمة في قطر بأسباب داخلية صرفة أفرزها المجتمع القطري الذي، وإلى وقت قريب، كان ينعم بدرجة عالية من الأمن الاجتماعي وندرة حوادث الإجرام فيه. إن التفسير الحقيقي والأكثر صوابية لارتفاع معدلات الجريمة في قطر إنما يعزى إلى الانفتاح الكبير الذي تشهده الدولة، والذي ترافق بقدوم أعداد كبيرة من الناس إليها من كل أصقاع الأرض، إضافة إلى التطور الحاصل في الأساليب والطرق التقنية المتبعة في ارتكاب الجريمة، وهي جرائم وأفعال دخيلة لم تكن معروفة أو شائعة في المجتمع القطري.

شكل (١٦): عدد الجرائم المسجلة لكل ١٠٠ ألف نسمة من السكان للفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)

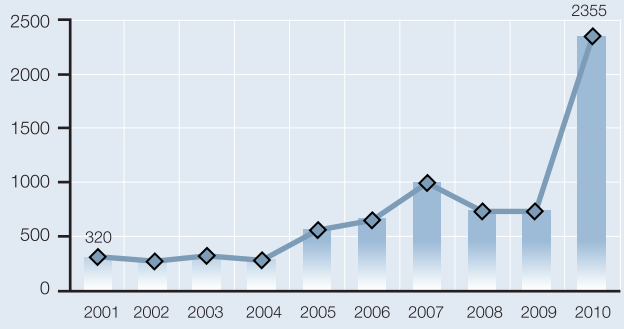

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

أين نحن؟

رغم صعوبة عقد مقارنات دولية، إلا أن دولة قطر تعد من أقل دول العالم من حيث قلة عدد الجرائم المسجلة فيها.

المستقبل:

لأن الدولة باتت واحدة من أكثر بلدان العالم جذباً لليد العاملة الأجنبية التي تتدفق إليها بأعداد كبيرة، ولكون الجرائم أصبحت أكثر من أي وقت مضى قابلة للتنفيذ بواسطة أحدث الوسائل والطرق التكنولوجية، فإنه من المرجح أن تستمر معدلات الجريمة بالارتفاع، لاسيما بعد فوز قطر باستضافة مونديال ٢٠٢٢ الذي يتطلب استقدام المزيد من اليد العاملة في مختلف المجالات.

2

الفصل الثاني

المؤشرات الاقتصادية

المؤشرات الاقتصادية

تمهيد :

يتناول هذا الفصل مؤشرات التنمية المستدامة في جانبها الاقتصادي، ويهدف إلى عرض التطور الحاصل في القطاعات الاقتصادية على شكل مؤشرات خلال السنوات (٢٠٠١–٢٠١٠) وفق توافرها، أو لسنوات متقاربة. وتسهم المؤشرات الاقتصادية في هذا الفصل في بيان مدى تقدم دولة قطر في جوانب الاقتصاد المختلفة بصورة فعلية، وهي تقيّم بصورة رئيسة وضع الدولة من خلال معايير رقمية يمكن حسابها ومقارنتها مع دول أخرى، وتسهم في إعطاء صورة واضحة عن الوضع القائم وعوامل الضعف والقوة في التنمية الاقتصادية، وتبين أيضاً مدى التقدم أو التراجع في تطبيق السياسات الاقتصادية الكلية.

ويتناول هذا الفصل المؤشرات التالية :

- مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- معدل التضخم.
- معدل الاستخدام.
- معدل النشاط الاقتصادي الخام حسب الجنس.
- عدد خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ شخص.
- عدد خطوط الهاتف الجوال لكل ١٠٠ شخص.
- عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان.
- عدد الحواسب الشخصية لكل ١٠٠ نسمة من السكان.
- الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- المساعدات الإنمائية الرسمية الممنوحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- التحويلات النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- استخدام الطاقة.
- توليد النفايات الخطرة.
- تدوير المخلفات.

١) مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

التعريف :

يقصد به الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقسوماً على العدد الكلي للسكان، حيث يعد هذا المؤشر مقياساً مهما لمستوى التنمية الاقتصادية والأداء الكلي للاقتصاد.

التقييم :

شهد مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تطوراً ملحوظاً خلال الفترة قيد الدراسة (٢٠٠١-٢٠١٠)، حيث ارتفع من نحو (٢٧,٣) ألف دولار في عام ٢٠٠١م إلى (٧٤,٩) ألف دولار في عام ٢٠١٠م، محققاً معدل نمو سنوي في المتوسط قدره (١١,٩٪) بالأسعار الجارية. ويعزى هذا التطور في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى الزيادات الملحوظة التي شهدها الناتج المحلي الاجمالي، والناجمة عن الزيادة الكبيرة في الطاقة الإنتاجية المتحققة في قطاع النفط مدعوماً بارتفاع أسعار النفط، حيث ارتفع من نحو ٦٣,٨ مليار ريال عام ٢٠٠١ الى قرابة ٤٦٣,٥ مليار ريال عام ٢٠١٠، محققاً معدل نمو سنوي قدره في المتوسط نحو(٢٤,٦٪) خلال تلك الفترة.

شكل (١٧) : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) دولار أمريكي

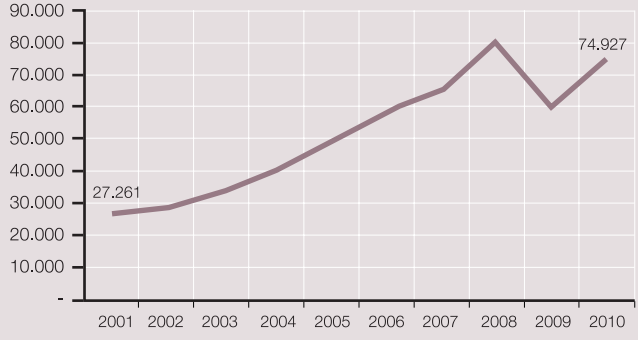

المصدر : تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات :
- جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة .
- مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، المجلد (٣١)، العدد (٢)، يونيو ٢٠١١.

أين نحن ؟

تصنف دولة قطر في تقارير المنظمات والهيئات الدولية ضمن الدول المرتفعة الدخل، حيث يتجاوز نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي، والبالغ (٧٤,٩) ألف دولار لعام ٢٠١٠، نظيره في الدول المتقدمة والبالغ (٣٧) ألف دولار.

المصدر : برنامج الامم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٠.

المستقبل :

من المتوقع أن يستمر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع خلال السنوات القادمة نتيجة للنمو الاقتصادي المتوقع والناجم عن تزايد العوائد من مشروعات الغاز المسال والصناعات البتروكيماوية، فضلاً عن ارتفاع معدلات العائد من استثمارات الدولة في الخارج في مختلف الأنشطة والأصول الاستثمارية (تقدر الاصول الخارجية لجهاز قطر للاستثمار بنحو ١٢٠ مليار دولار عام ٢٠١١).

٢) نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي

التعريف :

هو عبارة عن إجمالي تكوين رأس المال في سنة ما مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي. ويساعد هذا المؤشر في قياس النمو الرأسمالي وتطور حجم التراكم الرأسمالي في الاقتصاد الوطني المتاح لتمويل التنمية الاقتصادية، ويعتبر احد العناصر الهامة في عملية التنمية المستدامة.

التقييم :

شهد مؤشر نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة قيد الدراسة، حيث ارتفع من (٢٣,٤٪) عام ٢٠٠١ إلى (٣٧,٦٪) عام ٢٠٠٨، ثم إلى (٣٩,٦٪) عام ٢٠٠٩، محققاً بذلك معدل نمو سنوي في المتوسط قدره (٦,٨٪). ويعزى ارتفاع نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي للاستثمارات الكبيرة التي شهدتها قطاعات البنية التحتية كالطرق والانشاءات وإنشاء المرحلة الأولى من مطار الدوحة الدولي والاتصالات والكهرباء والماء والصرف الصحي، وكذلك الاستثمار في بعض القطاعات الحيوية كقطاع النفط والغاز خلال الفترة قيد الدراسة.

شكل (١٨) : نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٩)

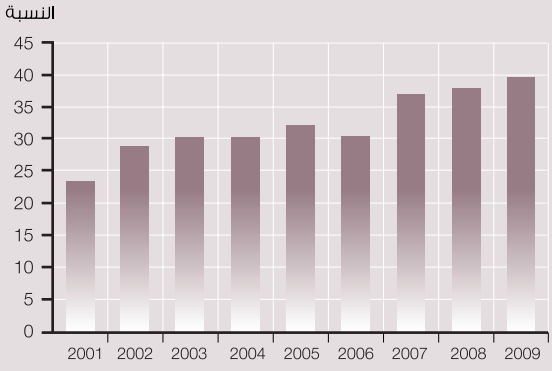

المصدر : تم حساب النسبة بالاعتماد على :
- جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة
- منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ملف الخليج الإحصائي
- مصرف قطر المركزي، النشرة الاحصائية الفصلية، أعداد مختلفة

أين نحن ؟

تتجاوز نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر، والبالغة (٣٩,٦٪) عام ٢٠٠٩، نظيراتها في الدول المتقدمة (٢١,٠٪)، وعلى صعيد العالم (٢٣,٩٪).

المصدر : صندوق النقد الدولي، أفاق الاقتصاد العالمي، أبريل ٢٠١٠

المستقبل :

من المتوقع أن تستمر نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة خلال الأعوام القليلة القادمة نتيجة لقيام الدولة بتنفيذ العديد من المشاريع الاستثمارية وفي مختلف القطاعات وعلى رأسها مشروع مشيرب، وميناء الدوحة الدولي، والجسر الذي يربط بين الدولة والبحرين، ومشاريع السكك الحديدية والرياضية، والطرق والمشاريع ذات العلاقة بالنفط والغاز وغيرها.

٣) معدل التضخم

التعريف :

يقصد به معدل الزيادة السنوية في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك من السلع والخدمات، ويُعد أحد أهم مؤشرات قياس أداء الاقتصاد الكلي والاستقرار الاقتصادي، كما أنه أحد المؤشرات التي تتم متابعتها بواسطة السياسة النقدية، وأحد العوامل المؤثرة في مناخ الاستثمار وفي توزيع الدخل.

التقييم :

شهد مؤشر معدل التضخم زيادة بمعدلات مقبولة خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٣)، غير أنه أخذ بالتصاعد خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨)، حيث ارتفع من (٦,٨٪) عام ٢٠٠٤ إلى (١٥,٢٪) عام ٢٠٠٨، محققاً زيادة مقدارها (٨,٤٪) نقطة مئوية اي بمتوسط زيادة سنوية قدرها (٢,١٪). وتعزى أسباب ارتفاع معدل التضخم خلال هذه الفترة إلى زيادة الطلب على المساكن وارتفاع الإيجارات، مصحوباً بارتفاع أسعار المواد الغذائية. إلا أن التضخم أخذ بالتراجع خلال عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠ ليسجل (-٤,٩٪، - ٢,٤٪)، وذلك نظرا لتوفر المزيد من الوحدات السكنية، وانخفاض سعر صرف الدولار الفعلي بنسبة ٤,٤٪ عام ٢٠١٠، واعتدال نمو أسعار المواد الغذائية.

شكل (١٩) : معدل التضخم للفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)

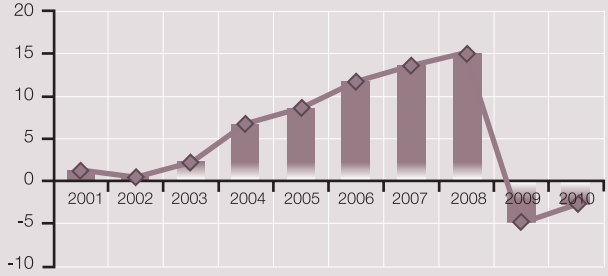

المصدر :
- جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة
- جهاز الإحصاء، بيانات منشورة على موقع الجهاز (بيانات قطر لتبادل المعلومات)
- مصرف قطر المركزي، النشرة الإحصائية الفصلية، المجلد (٣١)، العدد (٢)، يونيو ٢٠١١

أين نحن ؟

يُعد معدل التضخم الحالي في دولة قطر مقبولاً مقارنة بنظرائه بدول مجلس التعاون الخليجي، والذي بلغ عام ٢٠١٠ في البحرين (٢٪) والكويت (٤,١٠٪)، وسلطنة عمان (٣,٣٠٪)، والمملكة العربية السعودية (٥,٤٠٪) والإمارات العربية المتحدة (٠,٩٠٪)، وكذلك مقارنة بالدول المتقدمة التي بلغ معدل التضخم فيها (١,٦ ٪) للعام ذاته.

المصدر : IMF, World Economic and Financial Survey, sep.2011

المستقبل :

يتوقع أن يستمر معدل التضخم في مستوى منخفض ومقبول خلال السنوات القادمة، نظراً لزيادة عرض المساكن وتراجع الإيجارات، وبالتالي ركود قطاع العقارات من جهة، وتراجع حدة ارتفاع أسعار المواد الغذائية من جهة أخرى.

٤) معدل الاستخدام

التعريف :

يقصد بمعدل الاستخدام نسبة العاملين من الجنسين من مجمل النشيطين اقتصادياً (١٥ سنة فأكثر) من السكان. ويُعد معدل الاستخدام مؤشراً اقتصادياً واجتماعياً نظراً لمساهمته في قياس الأداء الاقتصادي، وفي نوعية الحياة، وفي المشاركة الاجتماعية، إذ تتطلع التنمية المستدامة إلى توفير فرص عمل أكثر، وذلك من خلال سياسة استخدام تعمل على تحقيق تشغيل كامل.

التقييم :

شهد مؤشر الاستخدام ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة قيد الدراسة ، حيث ارتفع من (٩٦,١٪) عام ٢٠٠١ إلى حوالي (٩٩,٧٪) خلال عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ليتراجع قليلاً عام ٢٠١٠ إلى (٩٩,٥٪)، أي أن سوق العمل القطري يقترب من التشغيل الكامل. وقد تفاوت هذا المؤشر ما بين الرجال والنساء، إذ إزداد لدى الرجال من نحو (٩٧,٧٪) عام ٢٠٠١، إلى نحو (٩٩,٩٪) عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ وإلى (٩٩,٨٪) عام ٢٠١٠، وذلك نتيجة للازدهار الاقتصادي الذي شهده الاقتصاد القطري في كافة قطاعاته من ناحية، وتسارع تدفق العمالة الوافدة لتلبية الطلب على التشغيل في كافة الأنشطة الاقتصادية من ناحية أخرى. وارتفع معدل التشغيل لدى النساء من نحو (٨٧,١٪) عام ٢٠٠١ إلى قرابة (٩٨,٣٪) عام ٢٠٠٨، (٩٨,٥٪) عام ٢٠٠٩ ليتراجع قليلاً إلى (٩٧,٢٪) عام ٢٠١٠.

شكل (٢٠) : معدل الاستخدام للفترة (٢٠٠١–٢٠١٠)

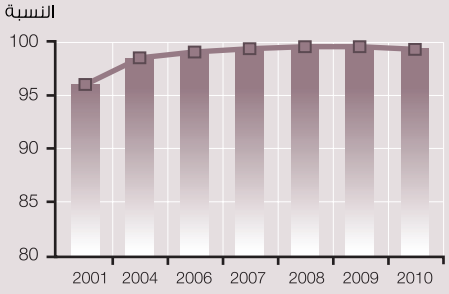

المصدر :
– جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، سنوات مختلفة.
– جهاز الإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن خلال عامي ٢٠٠٤، ٢٠١٠

أين نحن ؟

تفوق معدلات الاستخدام الإجمالية في دولة قطر البالغة ٩٩,٩٪ عام ٢٠٠٩ نظيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي، فقد بلغت المعدلات في دولة الامارات المتحدة ٩٦,١٪، وفي مملكة البحرين ٩٦٪، وفي المملكة العربية السعودية ٩٤,٦٪، وفي الكويت ٩٨,٦٪.

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠١٠.

بينما بلغت هذه المعدلات في بعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الامريكية ٩٠,٧٪، والمملكة المتحدة ٩٢,٢٪، ومنطقة اليورو ٨٩,٩٪ عام ٢٠١٠.

المصدر : ILO: Short Term Indicators of the Labour Market
Arab States and Territories and North African Countries, 2011

المستقبل :

من المتوقع أن تبقى معدلات الاستخدام مرتفعة خلال الفترة القادمة نظراً لاستمرار الأداء الاقتصادي القوي الذي يشهده الاقتصاد القطري وتنوع أنشطته مقروناً بتدفق العمالة الوافدة اللازمة لتنفيذ العديد من المشاريع في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

٥) معدل النشاط الاقتصادي الخام حسب الجنس

التعريف :

هو عبارة عن جملة النشيطين اقتصادياً (١٥ سنة فأكثر) مقسوماً على إجمالي السكان مضروباً في ١٠٠، وكذلك للنساء (جملة النشيطات اقتصادياً ١٥ سنة فأكثر مقسوماً على إجمالي السكان من النساء مضروباً في ١٠٠) وللرجال (مجموع النشيطين اقتصادياً ١٥ سنة فأكثر من الرجال مقسوماً على مجموع السكان من الرجال مضروباً في ١٠٠). ويقيس معدل النشاط الاقتصادي الخام معدل مشاركة النشيطين اقتصادياً في الإنتاج، ويساعد على التنبؤ بحجم القوى العاملة بمعرفة تقديرات السكان وفئات أعمارهم.

التقييم :

أدى ارتفاع مجموع النشيطين اقتصادياً إلى زيادة معدل النشاط الاقتصادي الخام من نحو (٤٩,٨٪) عام ٢٠٠١ إلى (٨٠,٩٪) عام ٢٠٠٨، ليتراجع قليلاً إلى (٧٧,٢٪، ٧٥,١٪) خلال عامي ٢٠٠٩،٢٠١٠ بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية وما ترتب عليها من تراجع في أعداد العمالة الوافدة. وقد تباينت معدلات النشاط الاقتصادي الخام للرجال والنساء خلال تلك الفترة وفقاً لسياسات التشغيل التي اتبعتها وزارة العمل، وتطبيق سياسات التقطير مصحوبة بتدفق العمالة الوافدة التي تتطلبها عملية التنمية ومشاريعها المختلفة.

شكل (٢١) : معدل النشاط الاقتصادي الخام حسب الجنس للفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)

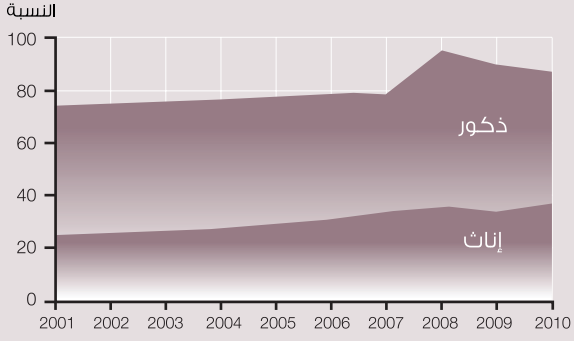

المصدر :
- جهاز الإحصاء، مسح القوى العاملة بالعينة، أعداد مختلفة.
- جهاز الإحصاء، التعداد العام للسكان والمساكن خلال عامي ٢٠٠٤، ٢٠١٠.

أين نحن ؟

تفوق معدلات النشاط الاقتصادي الخام للرجال والنساء في دولة قطر نظيراتها في غالبية الدول الخليجية (المملكة العربية السعودية ٤٩,٩٪ عام ٢٠٠٩ ودولة الامارات العربية المتحدة ٧٢,٦٪ عام ٢٠٠٨)، وفي بعض الدول العربية (مصر ٥٠,٣٪، والاردن ٣٩,٥٪ عام ٢٠١٠)، وفي بعض المتقدمة (فرنسا ٥٦,٧٪، ألمانيا ٥٩,٥٪ ، المملكة المتحدة ٦٢,٤٪ عام ٢٠١٠).

المصدر : ILO: Short term Indicators of the labour market, 2011

المستقبل :

يتوقع أن تتزايد معدلات النشاط الاقتصادي الخام الإجمالية للذكور بشكل طفيف خلال الفترة القصيرة القادمة، نظراً لاستمرار العمل في غالبية المشاريع في الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمل والبدء في بعضها الآخر. وبالتالي، يتوقع حدوث ارتفاع بسيط في أعداد العمالة الوافدة، بينما سوف تزداد معدلات النشاط الاقتصادي الخام للنساء، وإن كانت بمعدلات نمو أقل، نظراً لاستمرار التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده الدولة وتعزيز مشاركة المرأة في التنمية فيها وإتاحة فرص العمل أمامها.

٦) عدد خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ شخص

التعريف :

هو عبارة عن عدد خطوط الهاتف الثابت مقسوماً على مجموع عدد السكان بالدولة مضروباً في ١٠٠، حيث يُعد هذا المؤشر أهم مقياس لتطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد، ويعبر عن مدى انتشار خدمة الاتصالات الهاتفية على مستوى الدولة.

التقييم :

شهد مؤشر معدل انتشار الهاتف الثابت بين السكان انخفاضاً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)، حيث تراجع من (٢٥,٨) خطاً لكل مئة من السكان عام ٢٠٠١ إلى (١٨,٢) خطاً لكل مائة من السكان عام ٢٠٠٨، ثم إلى (١٦,٧ ٪) و(١٦,٩٪) خطاً لكل مائة من السكان عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ على الترتيب. ويعزى انخفاض مؤشر عدد خطوط الهاتف الثابت لكل مئة من السكان إلى تزايد استخدام الهواتف الجوالة، وإلى تزايد عدد السكان بمعدلات مرتفعة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠) نتيجة لتدفق العمالة الوافدة، والتي أغلبها يفضل استخدام الهاتف الجوال على الهاتف الثابت.

شكل (٢٢) : عدد خطوط الهاتف الثابت لكل ١٠٠ من السكان للفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)

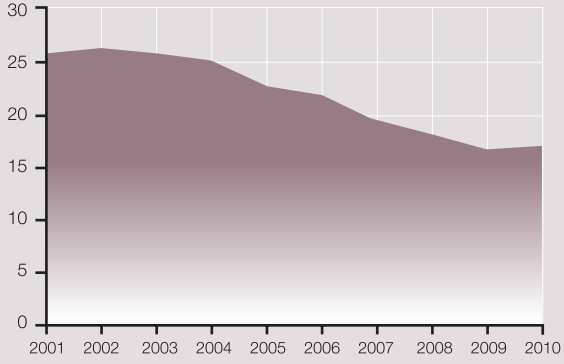

المصدر : تم حساب المؤشر بالاعتماد على :
- جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة.
- جهاز الاحصاء ،المجموعة الاحصائية السنوية ،الاحصاءات الاقتصادية،٢٠١١
- شركة اتصالات قطر(كيوتل)،بيانات غير منشورة.

أين نحن ؟

يعتبر مؤشر الهاتف الثابت لكل مئة من السكان في دولة قطر أقل من نصف مثيله في الدول المتقدمة (٤٧)، ويتجاوز المعدل في الدول النامية (١٣)، وأقل قليلاً من المعدل على الصعيد العالمي البالغ (١٩).

المصدر : البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية،٢٠١٠.

المستقبل :

يتوقع أن يشهد معدل انتشار الهواتف الثابتة بين السكان تدنياً خلال الأعوام القادمة نتيجة لزيادة عدد السكان وميل الأفراد إلى استخدام الهواتف الجوالة، والذي يتماشى مع الاتجاه العالمي الذي يشهد انحساراً في استخدام خطوط الهاتف الثابت.

٧) عدد خطوط الهاتف الجوال لكل ١٠٠ شخص

التعريف :

هو عبارة عن مجموع عدد مشتركي خدمة الهاتف الجوال على مستوى الدولة مقسوماً على مجموع عدد السكان مضروباً في ١٠٠، ويُعد هذا المؤشر مقياساً لتقدم وسهولة عملية الاتصال والاستفادة من تقنيات الاقتصاد الرقمي.

التقييم :

شهد مؤشر انتشار الهاتف الجوال بين السكان ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة قيد الدراسة، حيث ارتفع من (٢٨,٠) خطاً لكل مئة من السكان عام ٢٠٠١ إلى (١١٦,٢) خطاً عام ٢٠٠٨، ثم إلى (١٦١) خطاً عام ٢٠١٠، محققاً بذلك معدل نمو سنوي بالمتوسط قدره (٢١,٥٪). ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيسي إلى زيادة عدد سكان الدولة الناجم عن تدفق العمالة الوافدة، بالإضافة إلى تطور نمط الحياة وارتفاع نصيب الفرد القطري من الناتج المحلي الإجمالي، وما يتطلبه تطور بيئة الأعمال ومنتجات تقنية الاتصالات من زيادة الطلب على الهاتف الجوال، وكذلك انفتاح سوق الاتصالات في الدولة.

شكل (٢٣) : عدد خطوط الهاتف النقال لكل ١٠٠ من السكان للفترة (٢٠٠١–٢٠١٠)

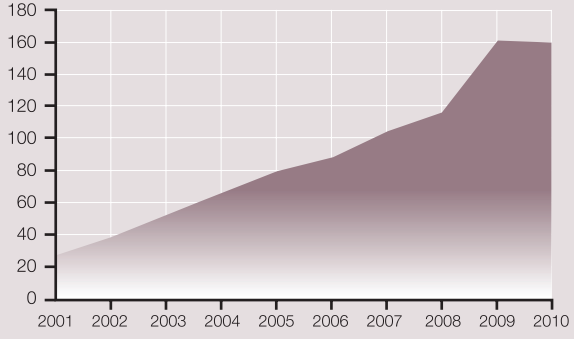

المصدر : تم حساب المؤشر بالاعتماد على :
– جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة
– المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، المشهد الرقمي في دولة قطر، ٢٠١١
– جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، الإحصاءات الاقتصادية، ٢٠١١

أين نحن ؟

يفوق معدل انتشار الهاتف الجوال في دولة قطر مثيله في الدول المتقدمة (١٠٦)، ويتجاوز المعدل في الدول النامية (٥٢)، وهو أعلى كثيراً من المعدل على الصعيد العالمي البالغ (٦١).

المصدر : البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٠.

المستقبل :

يتوقع أن يشهد معدل انتشار الهواتف الجوالة بين السكان ارتفاعاً ملحوظاً خلال الأعوام القادمة نتيجة لزيادة عدد السكان، ووضع الدولة استراتيجيات لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وانفتاح سوق الاتصالات القطري على شركات الاتصالات العالمية، حيث أصبح السوق مفتوحاً بعد أن كان في حالة احتكار من قبل شركة واحدة فقط.

٨) عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان

التعريف :

هو عبارة عن عدد مستخدمي الإنترنت على مستوى الدولة مقسوماً على مجموع عدد السكان مضروباً في ١٠٠، ويُعد هذا المؤشر مقياساً لكثافة النفاذ لخدمات الشبكة العالمية للمعلومات (الوصول الى الإنترنت واستخدامها) وبالتالي توفير فرص التعلم والمعلومات لافراد المجتمع.

التقييم :

شهد مؤشر معدل انتشار استخدام الإنترنت بين السكان ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)، حيث ارتفع من (٦,٢) مستخدماً لكل مئة من السكان عام ٢٠٠١ إلى (٢٧) مستخدماً لكل مئة من السكان عام ٢٠٠٨، ليتراجع إلى (٢٦,٦) مستخدماً لكل مئة من السكان عام ٢٠٠٩، وذلك بسبب هجرة عدد من العمالة الوافدة نتيجة الأزمة المالية العالمية، ثم ارتفع إلى (٢٩,٨) مستخدماً لكل مئة من السكان عام ٢٠١٠، محققاً بذلك معدل نمو سنوي بالمتوسط قدره (١٩,٢٪) خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠). ويعزى هذا الارتفاع إلى تنوع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها دولة قطر مقروناً بارتفاع المستوى التعليمي لدى غالبية السكان وتطوير خدمات الانترنت في إطار خطط واستراتيجيات المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

شكل (٢٤) : عدد مستخدمي الإنترنت لكل ١٠٠ من السكان للفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)

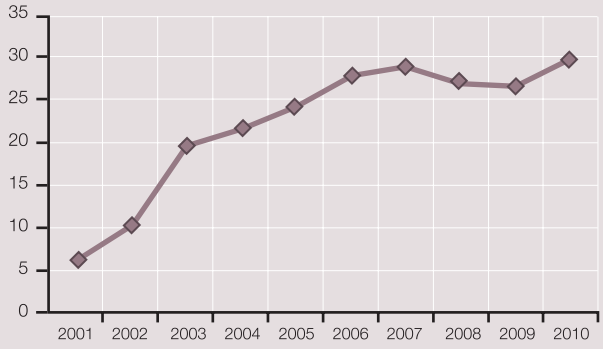

المصدر : تم حساب المؤشر بالاعتماد على :
- جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة
- المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، المشهد الرقمي في دولة قطر، ٢٠١١
- جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، الإحصاءات الاقتصادية، ٢٠١١

أين نحن ؟

يقل معدل انتشار استخدام الإنترنت بين السكان في دولة قطر البالغ (٢٦,٦٪) عام ٢٠٠٨ عن مثيله في بعض دول مجلس التعاون الخليجي (دولة الامارات العربية المتحدة ٥٢٪، دولة الكويت ٣٩,٢٪، مملكة البحرين ٣٨,٣٪، المملكة العربية السعودية ٢٩,٧٪، ويزيد عن سلطنة عمان ٢١,١٪)، وعن الدول المتقدمة (٥٥٪)، ويتجاوز المعدل في الدول النامية (١٥٪)، وأعلى كثيراً من المعدل على الصعيد العالمي البالغ (٢٠٪).

المصدر : World Bank data, http://data.worldbank.org/indicator

المستقبل :

يتوقع أن يشهد معدل انتشار استخدام الإنترنت بين السكان في دولة قطر ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة القادمة نتيجة لتبني سياسات تعمل على تخفيض تكاليف الاشتراك والاستخدام في قطاع الاتصالات، وتطوير تطبيقات خدمية مختلفة تزيد من تفاعل المواطن والمقيم مع المؤسسات الحكومية والتعليمية والثقافية والاجتماعية ومؤسسات الأعمال، وارتفاع المستوى التعليمي لدى غالبية السكان، واتساع وتنوع الأنشطة الاقتصادية والأعمال .

٩) عدد الحواسب الشخصية لكل ١٠٠ نسمة من السكان

التعريف :

هو عبارة عن عدد أجهزة الحاسوب الشخصية (المستخدمة أو المتاحة للاستخدام) مقسومة على عدد السكان مضروبة في ١٠٠، ويُعد مؤشر انتشار أجهزة الحاسوب أحد المؤشرات الأساسية لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

التقييم :

شهد مؤشر انتشار استخدام الحاسوب الشخصي زيادة ملحوظة خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)، حيث ارتفع المؤشر من (١٧,١٪) عام ٢٠٠٤ إلى (٢٦,٣٪) عام ٢٠٠٧، وإلى (٣٢,٣٪) عام ٢٠٠٨، ثم إلى (٣٧٪) عام ٢٠١٠، محققاً بذلك معدل نمو قدره (١٣,٧٪) في المتوسط خلال تلك الفترة. ويعزى هذا الارتفاع إلى توجه الدولة نحو الاقتصاد القائم على المعرفة والمعلومات الالكترونية، وتزايد التطبيقات والمنتجات، وحاجة مجتمع الأعمال والطلبة والجامعات إلى استخدام الحاسوب الشخصي.

شكل (٢٥) : عدد الحواسب الشخصية لكل ١٠٠ نسمة من السكان للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٠)

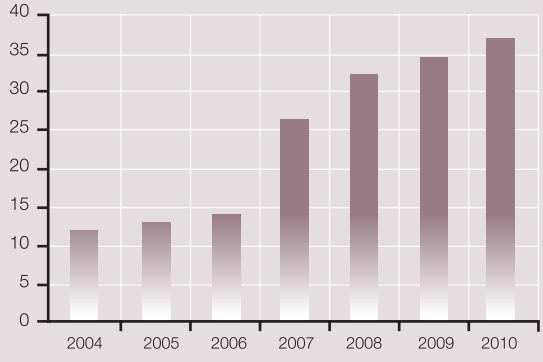

المصدر :
- المجلس الأعلى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، المشهد الرقمي في دولة قطر ٢٠١١ NationalMaster.com
- الاسكوا، المجموعة الإحصائية، العدد (٢٩)، ٢٠١٠

أين نحن ؟

يقل معدل انتشار الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠ من السكان في دولة قطر والبالغ (٣٢,٣٪)عن نظيره في بعض دول مجلس التعاون الخليجي (مملكة البحرين ٧٤,٦٪، المملكة العربية السعودية ٦٨,٣٪)، وعن دول الاتحاد الأوروبي البالغ (٥٤,١٪)، ويتخطى المعدل العالمي البالغ (١٤,٩٪) لعام ٢٠٠٨.

المصدر : UNDATA, Explorer

المستقبل :

من المتوقع أن يرتفع مؤشر انتشار أجهزة الحاسوب الشخصي بين السكان في دولة قطر نتيجة لتبني الدولة سياسات تعزيز مجتمع المعلومات والمعرفة، كمبادرات التعليم الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية، والصيرفة الإلكترونية، وتطبيقات الحكومة الإلكترونية، فضلاً عن تبني الدولة لإجراءات تعزز من نشر الثقافة الرقمية من خلال إتاحة استخدام خدمات الإنترنت بالمجان في الحدائق والساحات العامة.

١٠) الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

التعريف:

هو إجمالي الحساب الجاري (مجمل صافي الصادرات من السلع والخدمات وصافي الدخل وصافي التحويلات) مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي، ويعكس هذا المؤشر مدى انفتاح الاقتصاد ومشاركته دولياً واستقراره الاقتصادي واستدامته.

التقييم:

انخفضت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٢٣,٧٪) عام ٢٠٠١ إلى (١٣,٨٪) عام ٢٠٠٨، لتتراجع بعدها إلى (٦,٨٪) عام ٢٠٠٩، بسبب تراجع الصادرات السلعية، وبالتالي انخفاض القيمة المطلقة للحساب الجاري من ٥٧,٨ مليار ر.ق. عام ٢٠٠٨ إلى ٢٤,٣ مليار ر.ق. عام ٢٠٠٩، لترتفع ثانية إلى ٧٦,٦ مليار ر.ق.، أي ارتفاع النسبة إلى (١٦,٥٪) عام ٢٠١٠، ويعزى هذا الارتفاع إلى استمرار الصادرات القطرية من الغاز المسال والصناعات البتروكيماوية التي تشهد دولة قطر توسعاً ملحوظاً فيها.

شكل (٢٦): الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)

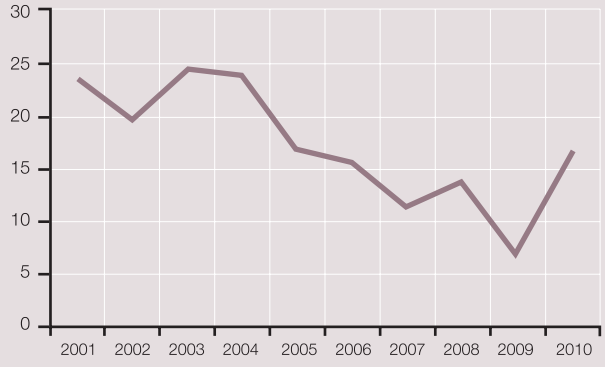

المصدر: تم حساب المؤشر اعتماداً على بيانات مصرف قطر المركزي، النشرة الاحصائية الفصلية، اعداد مختلفة

أين نحن؟

تصنف دولة قطر وفق هذا المؤشر من ضمن الدول التي حققت فائضاً إيجابياً في نسبة ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت (١٦,٥٪) عام ٢٠١٠، مقارنة بنحو (٤,٦٪) لمملكة البحرين، (١١,٦٪) لسلطنة عمان، (٨,٧٪) للمملكة العربية السعودية، (٧,٧٪) لدولة الإمارات العربية المتحدة، (٣١,٨٪) لدولة الكويت، بينما شهدت الدول المتقدمة عجزاً قدره (-٠,٢٪)، ومنطقة اليورو (-٠,٦٪)، وبلدان منطقة الشرق الاوسط (٦,٥٪) عام ٢٠١٠.

المصدر: صندوق النقد الدولي، افاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر، ٢٠١١.

المستقبل:

من المتوقع أن يستمر الاقتصاد القطري في تحقيق فائض في ميزان الحساب الجاري خلال الأعوام القادمة، نتيجة للزيادة المتوقعة في قيمة صادرات الغاز المسال والصادرات من المنتجات والصناعات البتروكيماوية، والتي ستحتل فيها الدولة مركز الصدارة على الصعيد العالمي.

١١) الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

التعريف :

هو عبارة عن إجمالي الصادرات من السلع والخدمات مضافاً إليها إجمالي الواردات من السلع والخدمات مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي مضروبة في ١٠٠. ويُعد هذا المؤشر مقياساً لدرجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي.

التقييم :

شهد مؤشر الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً، لاسيما في عام ٢٠٠٦، حيث بلغت النسبة (٩٨,٦٪)، وتراجعت إلى (٨٠,١٪) عام ٢٠٠٨، وإلى (٨٠,٥٪) عام ٢٠٠٩، لترتفع قليلاً إلى (٨٢,٣٪) عام ٢٠١٠، وذلك نظراً لتناقص الصادرات الخدمية والواردات السلعية من جهة، وتزايد الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى. إلا أن تلك النسب المرتفعة تبين اعتماد الدولة على برامج عديدة لتحرير التجارة بهدف تعزيز عملية الاندماج مع الاقتصاد العالمي.

شكل (٢٧) : الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠١–٢٠١٠)

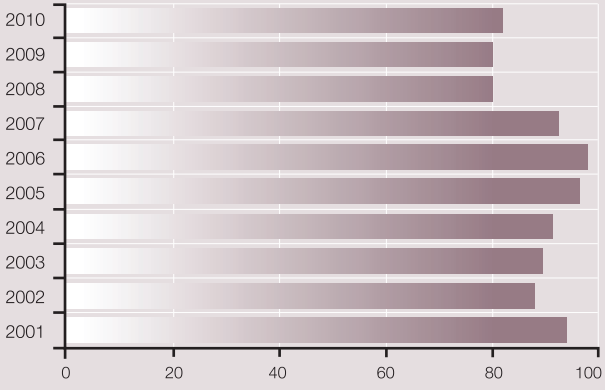

المصدر : تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات :
– جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة
– الاسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ٢٠٠٩–٢٠١٠

أين نحن ؟

تعد درجة الانفتاح التجاري في دولة قطر البالغة (٨٠,٥٪) مرتفعة مقارنة ببعض دول مجلس التعاون الخليجي، مثل المملكة العربية السعودية (٧٢٪)، ودولة الكويت (٥٩٪) عام ٢٠٠٩، ولكنها أقل من دولة الإمارات العربية المتحدة (١١٧٪).

المصدر : الاسكوا، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا ٢٠٠٩–٢٠١٠.

المستقبل :

من المتوقع أن يبقى مؤشر مجمل الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر مرتفعاً خلال الفترة القادمة، لاسيما وأن الدولة قد انضمت إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ الفعلي عام ٢٠٠٥، وإلى السوق الخليجية المشتركة التي بدأ العمل الرسمي بها مع مطلع عام ٢٠٠٨، كما وأن الدولة تسعى إلى عقد العديد من اتفاقيات تشجيع التبادل التجاري والاستثماري مع مختلف الدول المتقدمة والنامية، علاوة على إنشائها للمناطق الحرة واستمرار الأداء الاقتصادي القوي.

١٢) المساعدات الإنمائية الرسمية الممنوحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

التعريف :

تشمل المساعدات الإنمائية الرسمية المنح و/ أو القروض الميسرة التي يقدمها القطاع الرسمي إلى بعض الدول والأقاليم بهدف النهوض بالتنمية خلال سنة مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي مضروبة في ١٠٠. ويُعد هذا المؤشر مقياساً مهما لمدى مساهمة الدول في تحقيق الشراكة العالمية في التنمية، حيث يقيس مستويات المساعدة ميسرة الشروط التي تهدف إلى تحقيق التنمية الدولية.

التقييم :

شهد مؤشر المساعدات الإنمائية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر، تذبذباً خلال الفترة قيد الدراسة، حيث تراجع من (٠,٦٣٪) عام ٢٠٠١ إلى (٠,٣٨٪) عام ٢٠٠٨، وليرتفع قليلاً إلى (٠,٣٩٪) عام ٢٠٠٩. ويعزى هذا التذبذب طيلة الفترة المدروسة إلى عدم التناسب بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في المساعدات الإنمائية.

شكل (٢٨) : المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٩)

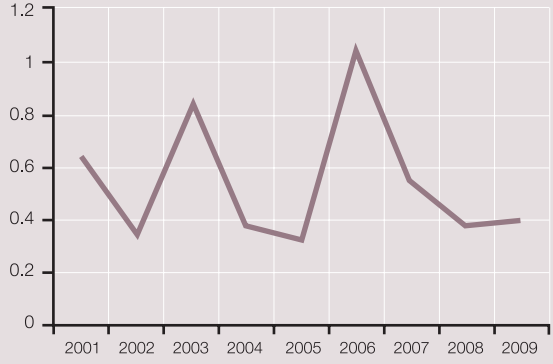

المصدر : تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات مختلفة

أين نحن ؟

تجاوزت نسبة المساعدات الإنمائية المقدمة (بالرغم من تذبذبها خلال الفترة قيد الدراسة) نظيرتها في دول لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) طيلة الفترة المدروسة، بل وتخطتها بأكثر من مرة في بعض السنوات. وقد كانت النسبة لعام ٢٠٠٩، والبالغة (٠,٣٩٪)، أعلى من مثيلتها في دول الداك والبالغة (٠,٣١٪).

المصدر : OECD-Development Assistance Committee, Development Co-operation Report 2010

المستقبل :

من المتوقع أن تزداد المساعدات الإنمائية المقدمة من دولة قطر نتيجة لاتساع حجم علاقات التعاون مع الدول النامية وتزايد الدور الذي تلعبه على الصعيد الدولي، فضلاً عن بدء النشاط الفعلي لصندوق قطر للتنمية الذي يتولى عملية الإشراف على سياسة الدولة في مجال تقديم العون الإنمائي لمختلف الدول.

١٣) التحويلات النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

التعريف :

هي جملة المبالغ النقدية المحولة من العمالة الوافدة في الدولة في سنة ما مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي. ويرتبط حجم التحويلات النقدية للخارج عادة بعدد العمالة الوافدة في الدولة وبالإجراءات المصرفية المتبعة في الدولة نحوها. وتؤدي تلك التحويلات دوراً كبيراً بالنسبة للدول المصدرة للعمالة إذ أنها تشكل مصدراً مالياً، وتؤثر في حساباتها الخارجية وفي موازين مدفوعاتها وبالتالي استقرارها الاقتصادي،وباعتبارها وسيلة هامة لتنفيذ اهداف التنمية المستدامة، وكذلك حال الدول المستقبلة للعمالة، كما أنها تعمل على تعزيز الشراكة في التنمية التي جاءت ضمن الأهداف الإنمائية للألفية.

التقييم :

واكب الازدهار الاقتصادي الذي شهدته دولة قطر خلال السنوات الأخيرة زيادة في أعداد العمالة الوافدة وتحويلاتها النقدية للخارج، والتي ارتفعت من نحو (٥,٥) مليار ريال قطري عام ٢٠٠١ إلى قرابة (١٩) مليار ر.ق. عام ٢٠٠٨، ثم إلى (٣٨) مليار ر.ق. عام ٢٠١٠، محققة معدل نمو سنوي قدره في المتوسط (٢٤٪) خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠). إلا أن نسبة التحويلات النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد شهدت تذبذباً بل وتراجعاً خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٨) نظراً لتزايد الناتج المحلي الإجمالي بمعدل (٣٠,١٪) سنوياً والذي فاق معدل نمو التحويلات النقدية (١٩,٥٪)، الأمر الذي أدى إلى تراجع التحويلات النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من حوالي (٨,٦٪) عام ٢٠٠١ إلى (٨,٢٪) عام ٢٠١٠.

شكل(٢٩) : التحويلات النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)

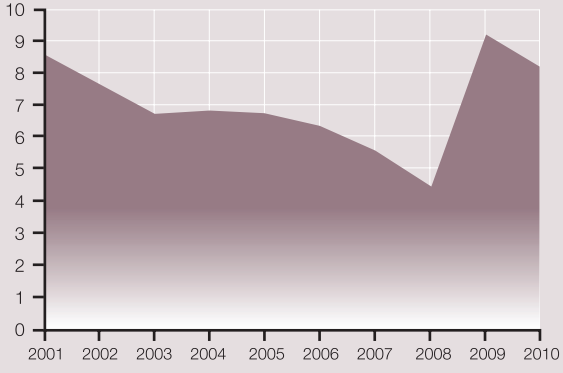

المصدر : مصرف قطر المركزي، النشرة الاحصائية الفصلية، أعداد مختلفة

أين نحن ؟

تعد دولة قطر في مقدمة الدول الخليجية في معدل نمو التحويلات النقدية بالرغم من تذبذب نسبة التحويلات النقدية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات (٢٠٠١-٢٠١٠).

المستقبل :

يتوقع أن تستمر التحويلات النقدية للعمالة الوافدة إلى الخارج بالارتفاع خلال السنوات القادمة، نظراً لاستمرار تدفق وتواجد أعداد العمالة الوافدة في الدولة للقيام بالمشاريع في مختلف القطاعات، إلا أن نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي سوف تستمر بالتذبذب متزامنة مع التقدم في طرح مشاريع البنية التحتية المتعلقة بتنظيم كاس العالم عام ٢٠٢٢ من جهة، والعوائد النفطية من جهة أخرى.

١٤) الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

التعريف:

جملة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (استثمار دولي يقوم به مقيم في دولة ما بالمساهمة في أو امتلاك مشروع في دولة أخرى، وبشرط أن تكون نسبة الملكية في الأسهم أو القوة التصويتية ١٠٪ أو أكثر من أصول الشركة ويتم من خلال المساهمة في رأس المال أو إعادة استثمار العوائد) إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد موارد تمويلية خارجية للدولة، ومؤشراً لتحسن مناخ الاستثمار العام فيها.

التقييم:

شهد مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ارتفاعاً ملحوظاً من (١,٧٪) عام ٢٠٠١ إلى (٨,٣٪) عام ٢٠٠٩، والذي يعزى إلى ارتفاع قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من (٢٩٦) مليون دولار عام ٢٠٠١ إلى (٨١٢٥) مليون دولار عام ٢٠٠٩، محققاً معدل نموي سنوي قدره بالمتوسط (٥٢,٦٪) خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٩)، ليتراجع قليلاً الى (٥٥٣٤) مليون دولار عام ٢٠١٠ مشكلاً نسبة (٤,٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي بسبب اكتمال مشاريع الغاز التي كانت تساهم فيها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

شكل (٣٠): الاستثمار الأجنبي الوارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)

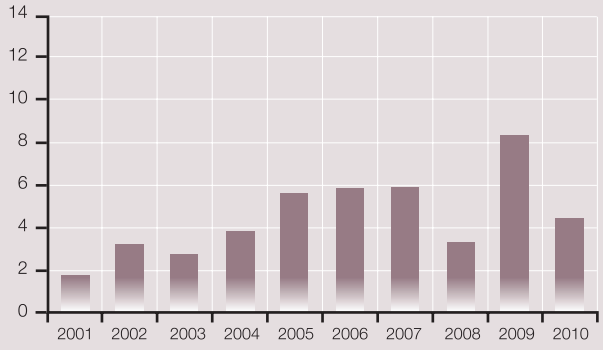

المصدر: UNCTAD, World Investment Report, Various Issues

أين نحن؟

تقل نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الناتج المحلي الإجمالي في دولة قطر البالغة (٢٤,٣٪) عام ٢٠١٠ عن مثيلاتها في دول مجلس التعاون الخليجي كالمملكة العربية السعودية (٣٩,٢٪)، ودولة الإمارات العربية المتحدة (٢٧,٤٪)، ومتوسط دول غربي أسيا (٢٨,٨٪)، والدول النامية (٢٩,١٪)، والعالم (٣٠,٣٪).

المصدر: Country fact sheet, Qatar ,2011 Unctad, World Investment Report

المستقبل:

يتوقع أن يستمر ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القادمة، نظراً لما يشهده الاقتصاد القطري من أداء جيد، ومعدلات نمو مرتفعة، ومناخ اقتصادي جاذب للاستثمار، وتأثر محدود بالأزمة المالية العالمية.

١٥) الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

التعريف :

هو جملة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر (الذي يقوم به المقيمون القطريون في الخارج) إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر مساهمة في الشراكة العالمية من خلال توفير موارد تمويلية خارجية للدولة المستقبلة لها وللأسواق المالية الدولية.

التقييم :

شهد مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الناتج المحلي الإجمالي تذبذباً خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)، حيث بلغ (٠,٦٪) عام ٢٠٠١، وارتفع إلى (١,٤٪) عام ٢٠٠٤، وإلى (٦,٥٪) عام ٢٠٠٧، ليتراجع بعدها إلى (٥,٢٪) عام ٢٠٠٨، ومن ثم يرتفع الى (١١,٩٪) عام ٢٠٠٩ ثم يتراجع الى (١,٥٪) عام ٢٠١٠. ويرجع سبب هذا التذبذب إلى عدم استقرار التطورات الاقتصادية الدولية من جهة، وازدياد الناتج المحلي الإجمالي القطري بمعدلات نمو مرتفعة خلال السنوات الأخيرة من جهة ثانية، وتعدد وتباين الأصول المستثمر بها في الخارج من جهة ثالثة.

شكل (٣١) : الاستثمار الأجنبي الصادر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)

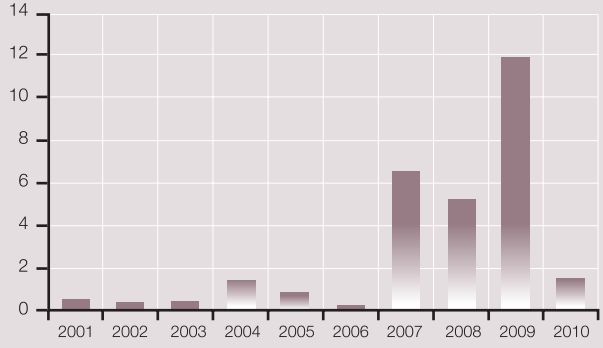

المصدر : UNCTAD, World Investment Report, Various Issues

أين نحن ؟

تعد نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الناتج المحلي الإجمالي محدودة في ظل البيانات المتوفرة، إلا أنها مقبولة نظراً لتقلبات الأحوال الاقتصادية الدولية، ومتطلبات الاستثمار والاستقرار الاقتصادي في الدولة. وتفوق نسبة رصيد الاستثمار الأجنبي الصادر إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدولة عام ٢٠١٠ البالغة (١٩,٩٪) نظيراتها في المملكة العربية السعودية (٣,٩٪)، ومتوسط دول غربي أسيا (٨,٢٪)، والدول النامية (١٥,٧٪)، وتتعادل مع دولة الامارات العربية المتحدة (٢٠٪).

المصدر : Country fact sheet, Qatar ,2011 Unctad, World Investment Report.

المستقبل :

من المتوقع أن ترتفع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر إلى الناتج المحلي الإجمالي القطري خلال السنوات القادمة نتيجة لتوجه جهاز قطر للاستثمار والشركات القطرية التابعة له إلى تكثيف استثماراتها الخارجية في مختلف القطاعات الاقتصادية والأصول في مناطق متعددة من العالم.

١٦) استخدام الطاقة

التعريف :

هو إجمالي الطاقة الكهربائية المستهلكة في كافة القطاعات في عام مقسوماً على عدد السكان في العام نفسه. ويساعد هذا المؤشر في التعرف على علاقة نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي والرفاهية الاقتصادية التي يتمتع بها الفرد في الدولة، كما يبين مقدار الطاقة المطلوبة لمقابلة الاستهلاك منها والتقدم المحرز في كفاءة استخدامها.

التقييم :

شهد مؤشر استخدام الطاقة تذبذباً خلال الفترة قيد الدراسة، حيث تراجع نصيب الفرد من الطاقة الكهربائية في السنة من (١٥,٣) ألف كيلو واط / ساعة عام ٢٠٠١ إلى (١٣,٥) ألف كيلو واط / ساعة عام ٢٠٠٧، ثم إلى (١١,٨) ألف كيلو واط / ساعة عام ٢٠٠٨، ليرتفع إلى (١٢,٧) ألف كيلو واط / ساعة عام ٢٠٠٩ وإلى (١٤,٥) ألف كيلو واط / ساعة عام ٢٠١٠. ولايعزى هذا التذبذب إلى انخفاض في استخدام الطاقة، بل إلى ثبات حجم الطاقة المتولدة مع زيادة عدد السكان، والتوسع في إنشاء الصناعات التحويلية وارتفاع مستوى المعيشة. أما الزيادة في عام ٢٠١٠، فتعزى إلى تشغيل وحدة إنتاجية جديدة في محطة رأس لفان لإنتاج الطاقة.

شكل (٣٢) : حصة الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة للفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) كيلو واط /ساعة

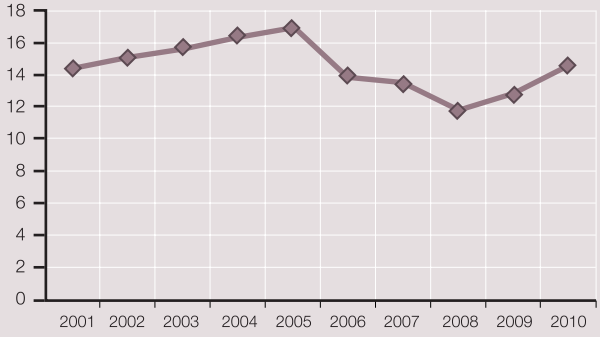

المصدر : المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء، التقرير الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة

أين نحن ؟

يزيد نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي من الطاقة الكهربائية عن المعدل العالمي، وتحتل دولة قطر المرتبة العاشرة على الصعيد العالمي والذي تبوأت فيه آيسلندا المرتبة الأولى، حيث بلغ فيها المؤشر (٥٠) ألف كيلوا واط في الساعة، تليها النرويج (٢٤,٨) ألف كيلوا واط في الساعة، واحتلت دولة قطر المرتبة الثالثة على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي بعد الكويت الذي بلغ نصيب الفرد فيها من الاستهلاك السنوي الطاقة الكهربائية (١٧,٩) ألف كيلوا واط في الساعة، ودولة الامارات العربية المتحدة (١١,٩) ألف كيلوا واط في الساعة للعام ٢٠٠٨.

المصدر : البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠١٠

المستقبل :

يتوقع أن يستمر نصيب الفرد من الاستهلاك السنوي للطاقة الكهربائية في الارتفاع خلال السنوات القادمة لكون الكهرباء هي المصدر الرئيسي للطاقة في الدولة، ولاستمرار التطور الاقتصادي (وما يتطلبه من كهرباء) وانعكاساته على مستوى دخل الفرد، ولاستمرار زيادة سكان الدولة وتشغيل محطات جديدة.

١٧) توليد النفايات الخطرة

التعريف :

هو إجمالي كميات النفايات الخطرة المتولدة في العام من العمليات الصناعية أو من أية عمليات أخرى تؤدي إلى توليد نفايات خطرة وفقاً لتعريف النفايات الخطرة في اتفاقية بازل أو أي اتفاقيات أخرى ذات علاقة، مقسومة على الناتج المحلي الإجمالي. ويبين هذا المؤشر نوعية الأنشطة الصناعية والتكنولوجيا التي تستخدمها وعملياتها والنفايات الناتجة عنها والنمط الاستهلاكي للسكان وحجمهم في الدولة.

التقييم :

شهد مؤشر توليد النفايات الخطرة ارتفاعاً محدوداً خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٨)، حيث تزايد من (٠,٠١٢٧) طن لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٥ إلى (٠,٠٣١٩) طن/لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨، إلا أنه تراجع خلال عامي ٢٠٠٩، ٢٠١٠ إلى (٠,٠١٩٧) طن/لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، و(٠,٠١٦٦) طن/لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب التخلص من نحو (٦٠٪) منها بالحرق والردم المحكم والمعالجة الكيمائية والفيزيقية، وإعادة تدوير ما بين ٢٠٪-٣٠٪ منها، كزيوت عادمة ومذيبات، وتصدير حوالي ١,٥٪ منها للمعالجة والتخلص النهائي بمرافق بعض الدول الأوروبية.

شكل (٣٣) : توليد النفايات الخطرة للفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٨) طن متري لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي

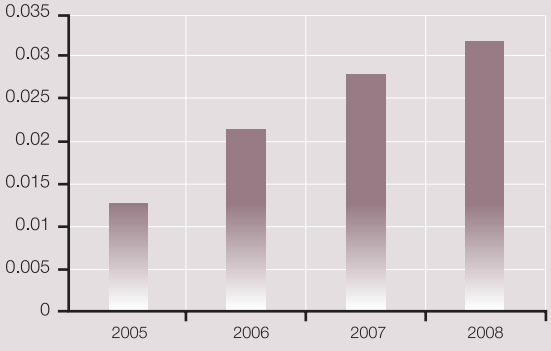

المصدر : وزارة البيئة، بيانات غير منشورة

أين نحن ؟

لازالت نسبة توليد النفايات الخطرة منخفضة مقارنة بنسبتها في بعض دول مجلس التعاون(البحرين) وبعض الدول المتقدمة (كألمانيا والسويد وهولندا).

المصدر : Waste Without Frontiers,Secretariat of the Basel Convention for the years 2006-2004,Geneva,2010

المستقبل :

من المتوقع أن تخف حدة تزايد توليد النفايات الخطرة خلال السنوات القادمة، حيث تعمل الدولة على خفضها، ولاسيما في المدن الصناعية. فقد أنشأت الدولة مصنعاً للنفايات الخطرة في مسيعيد عام ٢٠٠٤ مستخدمة أحدث التقنيات وأكفئها، بالإضافة إلى تفعيل التشريعات ونماذج طلبات التخلص من النفايات ونقلها، والأجهزة الإدارية البيئية، والتقنيات الحديثة في الصناعة البتروكيماوية وفي إدارة مخلفات الرعاية الصحية.

١٨) تدوير المخلفات

التعريف :

هو عبارة عن نسبة المواد المعاد تصنيعها من النفايات المعدنية والبلاستيكية والورقية من إجمالي النفايات، ويعد هذا المؤشر أحد المؤشرات المهمة للحكم على إدارة النفايات وعلى الإدارة البيئية في البلد.

التقييم :

شهد مؤشر تدوير النفايات ارتفاعاً ملحوظاً، حيث ارتفعت الكمية من (١٠٤٨٠) طنا عام ٢٠٠١ إلى (٢٦٣١٩,٦) طنا عام ٢٠٠٨، محققاً معدل نمو سنوي قدره في المتوسط (١٤٪) للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٨. وبالرغم من ارتفاع كمية تدوير النفايات، إلا أن نسبتها من إجمالي النفايات لازالت متدنية، حيث بلغت نحو (٩,٠٪) عام ٢٠٠٨.

شكل (٣٤) : النفايات المعاد تدويرها للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٨) طن سنوياً

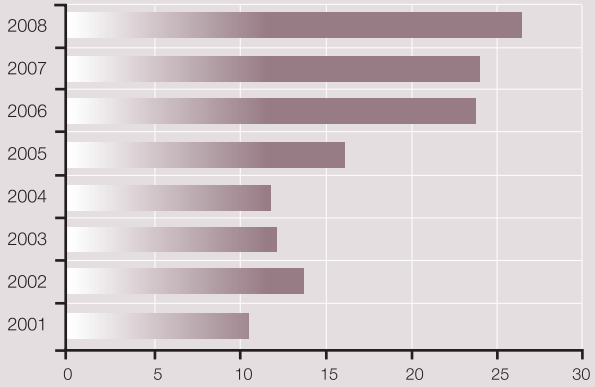

المصدر : وزارة البيئة، بيانات غير منشورة

أين نحن ؟

لازالت عمليات تدوير النفايات منخفضة في دولة قطر، مقارنة مع (٥٪) في ماليزيا، و(٦٪) في لبنان و(٢٤,٣٪) في إيطاليا، و(٥٠٪) في سويسرا وكذلك مقارنة مع كندا (٤٣٪)، المملكة المتحدة (٧٠٪)، ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٣٣٪) عام ٢٠٠٩.

المصدر : carillionplc..http://sustainability11 com/environment/performance-data.html

المستقبل :

من المتوقع أن ترتفع نسبة تدوير النفايات خلال الفترة القادمة نتيجة لزيادة الطاقات الإنتاجية لمصانع التدوير وتوجهات الدولة نحو تبني أساس وتطبيقات الاقتصاد الأخضر، حيث سيبدأ تشغيل المركز المتكامل لإدارة المخلفات في مسيعيد في أواخر العام ٢٠١١، والذي سيرفع مستوى تدوير المخلفات من ٨٪ إلى ما بين ٢٠-٢٥٪ في الفترة الأولى للتشغيل. على أن ترتفع النسبة إلى ٣٨٪ بحلول عام ٢٠١٦، بالإضافة للعديد من المشاريع الخاصة بتدوير النفايات منها مشروع شبكة تدوير النفايات المدرسية والذي من المؤمل أن يضم (٥٠٠) وحدة موزعة على كافة أنحاء الدولة، والذي تدعمه خمس شركات هي: شركة رأس غاز، شركة أوكسي، شركة وقود، شركة أكسون موبايل وبنك HSBC.

3

الفصل الثالث

المؤشرات البيئية

المؤشرات البيئية

تمهيد :

يتناول هذا الفصل مؤشرات التنمية المستدامة في جانبها البيئي، ويهدف إلى عرض أوضاع البيئة القطرية على شكل مؤشرات خلال السنوات (٢٠٠١–٢٠١٠) وفق توافرها، أو لسنوات متقاربة.

وتُعد المؤشرات البيئية التي سيتم تناولها في هذا الفصل مقياساً لمدى التقدم الذي تم إحرازه في دولة قطر من حيث الحفاظ على البيئة الطبيعية بمختلف مكوناتها، والحد من الانتهاكات التي تتعرض لها من جهة، ولتوفير بيئة صحية لسكانها من جهة أخرى. وكغيرها من مؤشرات التنمية المستدامة المختلفة، لا تسهم المؤشرات البيئية في رصد التقدم الذي تحرزه الدول نحو تحقيق أهدافها والتعرف على النجاحات التي تحرزها في المحافظة على البيئة فحسب، بل أيضاً، تلقي الضوء على نقاط الضعف والمشكلات الناجمة عن تطبيق الإجراءات والقوانين البيئية المحلية والدولية، الأمر الذي يساعد متخذي القرارات في الوصول إلى القرار الأكثر صواباً ودقة لما فيه المصلحة العامة.

وعلى الرغم من محدودية المعلومات المتوفرة عن البيئة القطرية مقارنة بالمعلومات السكانية والاجتماعية والاقتصادية، نظراً لحداثة الاهتمام بالإحصاءات البيئية في الدولة، إلا أن هذا الفصل يتناول مجموعة من المؤشرات التي قد تساعد على رصد ما يحدث للبيئة القطرية من تغيرات.

ويتناول هذا الفصل المؤشرات التالية :

- تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية
- المواد المستنفدة لطبقة الأوزون
- الأراضي الصالحة للزراعة
- استخدام المبيدات الزراعية
- الصيد السنوي للأسماك
- نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية

١) تركيز ملوثات الهواء في المناطق الحضرية

التعريف:

هو كمية تركيز الغازات الأساسية الملوثة للبيئة الحضرية. ويساعد هذا المؤشر على قياس تأثير النمو السكاني وما يرافقة من نشاطات على حالة الهواء في المناطق الحضرية.

التقييم:

شهدت مؤشرات ملوثات الهواء في المناطق الحضرية (مدينة الدوحة) ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٠)، وفيما يلي توضيحاً لهذه المؤشرات.

أ) مؤشر كمية الجسيمات الدقيقة:

تبين نتائج رصد الجسيمات الدقيقة في الهواء زيادة معدلات التلوث في مدينة الدوحة، حيث ارتفعت كميات الجسيمات الدقيقة من (١٢٨,٧٨) مايكرو غرام / م٣ من الهواء عام ٢٠٠٧، إلى (١٥٥,٧) ميكروغرام / م٣ عام ٢٠١٠، أي بمعدل نمو سنوي قدره (٥,٤٪). وتعزى هذه الزيادة بالدرجة الأولى إلى العواصف الترابية التي تتعرض لها دولة قطر كظاهرة طبيعية، دون إغفال مصادر التلوث الأخرى، مثل قطاع النقل، حيث تُعد الدوحة من أكثر مدن العالم استخداماً للسيارات قياساً بعدد السكان، علاوة على تأثير قطاع الصناعات التحويلية، ولاسيما صناعة الأسمنت التي تنطلق منها الكثير من العوالق والأتربة في الجو، يضاف إلى ذلك ما تشهده الدولة من نشاط غير مسبوق في مجال تشييد البنية التحتية وما ينتج عن ذلك من ملوثات.

شكل (٣٥-أ): تركيز الجسيمات الدقيقة في المناطق الحضرية خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٠) مايكرو جرام لكل متر مكعب من الهواء

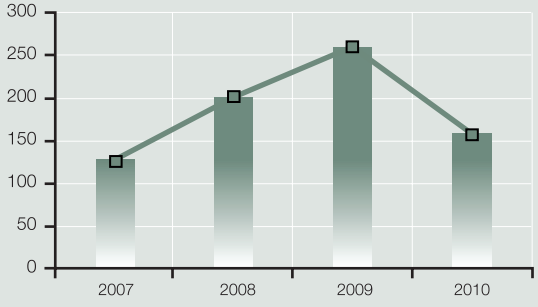

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

ب) مؤشر أكاسيد النتروجين:

سجل مستوى تلوث بيئة الهواء بأكاسيد النتروجين (أول وثاني أوكسيد النتروجين) ارتفاعاً متصاعداً خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٠)، إذ ارتفع من (٤٥,١٣) ميكرو غرام في المتر المكعب عام ٢٠٠٧، إلى (٧٠,٤١) ميكرو غرام في المتر المكعب عام ٢٠١٠، أي بمعدل نمو سنوي قدره (٩,٣٪). وترجع هذه الزيادة إلى كثافة حركة وسائط النقل في مدينة الدوحة بسبب زيادة عدد السكان خلال السنوات الأخيرة، علاوة على زيادة المشاريع التنموية في البلاد في قطاعي البنية التحتية والبناء والتشييد.

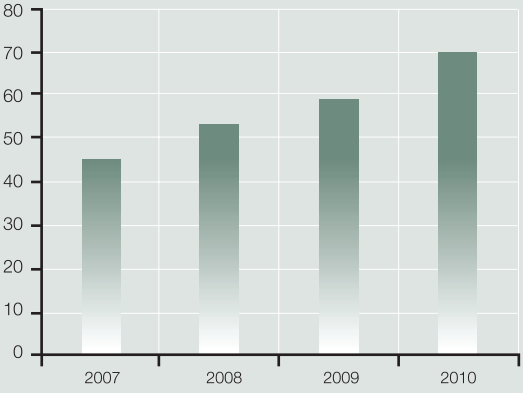

شكل (٣٥– ب):
تركيز أكسيد النتروجين في المناطق الحضرية خلال الفترة (٢٠٠٧–٢٠١٠) مايكرو جرام لكل متر مكعب من الهواء

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

ج) مؤشر ثاني أكسيد الكبريت:

تشير نتائج الرصد البيئي لغاز ثاني أكسيد الكبريت في الهواء في المناطق الحضرية إلى ارتفاع كميات هذا الغاز من (٨,٩) ميكروغرام في المتر المكعب الواحد عام ٢٠٠٧ إلى (١٠,٦) ميكروغرام للمتر المكعب الواحد عام ٢٠١٠، أي بمعدل نمو سنوي قدره (٣,٦٪). وجدير بالذكر، فإن مستوى تركيز مادة الكبريت في المنتجات النفطية، ومن بينها وقود المحركات ووقود المراجل، يُعد المصدر الرئيسي لانبعاثات هذا الغاز، مما يستدعي العمل على تخفيض مستوى تركيزه في تلك المنتجات.

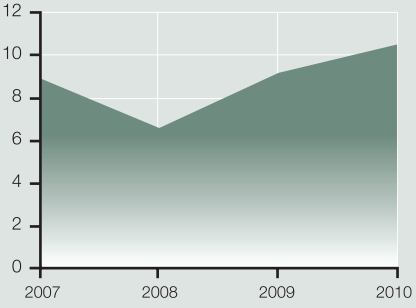

شكل (٣٥– ج):
تركيز ثاني أكسيد الكبريت في المناطق الحضرية خلال الفترة (٢٠٠٧–٢٠١٠) مايكرو جرام لكل متر مكعب من الهواء

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

أين نحن؟

تقل ملوثات أكاسيد الكبريت كثيراً عن الحد المسموح به دولياً (٨٠) ميكرو غرام في المتر المكعب، وكذلك أكاسيد النيتروجين (١٠٠) ميكرو غرام في المتر المكعب الواحد، بينما تتجاوز الملوثات بالجسيمات الدقيقة كثيراً الحد المسموح به (٥٠) ميكروغرام في المتر المكعب.

المستقبل:

من المتوقع أن ترتفع ملوثات أكاسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين والجسيمات الدقيقة نتيجة للزيادة السكانية وما يرافقها من زيادة حركة النقل والعمران، وفي ظل عدم اتخاذ تدابير حاسمة للحد من هذه الملوثات، ولاسيما الجسيمات الدقيقة، وهذا يستدعي وضع إستراتيجية وطنية لإدارة انبعاثات غازات الدفيئة وتلوث الهواء تشارك فيها جميع قطاعات المجتمع بما فيه القطاع الخاص.

٢) المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

التعريف :

هو كمية المواد المستنفدة لطبقة الأوزون التي تستوردها الدولة وتقاس بجهد الاستنفاد. ولهذا المؤشر أهمية كبيرة في رصد مدى تأثير النشاط التنموي في استفاد طبقة الأوزون التي تحمي كوكب الأرض من الأشعة فوق البنفسجية التي يؤدي زيادة كمياتها إلى عدة أمراض، ولاسيما الجلدية منها.

التقييم :

شهد مؤشر كمية المواد المستنفدة لطبقة الأوزون ارتفاعاً ملحوظاً، فبعد أن كانت لا تتجاوز (١٧٩,٣٠) طن متري عام ٢٠٠١، بلغت (٢٠٢٧) طن متري عام ٢٠١٠، أي بنمو سنوي قدره (٢٧,٤٪). ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة في استيراد مركبات الكلور والفلور العضوية -٢٢، وهذا يبين أن الإجراءات المتخذة للحد من استيراد واستعمال المواد المستنفدة لطبقة الأوزون لم تسهم في التقليل من الطلب الصناعي والشخصي على مركبات الكلور والفلور العضوية -٢٢ .

شكل (٣٦) : المواد المستنفدة لطبقة الأوزون خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) طن متري

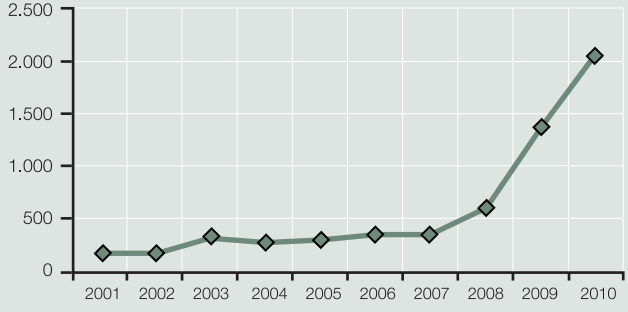

المصدر : تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات: جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

أين نحن ؟

لا يمكن عقد مقارنات في كميات المواد المواد المستنفدة لطبقة الأوزون لكون الأمر يتعلق بحجم السكان ووعيهم البيئي، بالإضافة إلى حجم القطاع الصناعي ومدى كفاءة الإجراءات المتخذة للحد من استخدامات هذه المواد.

المستقبل :

من المتوقع انخفاض المواد المستنفدة لطبقة الأوزون على المدى البعيد، وذلك مع تبني الدولة لإجراءات لمنع استيراد المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، والعمل مع دول الجوار لمحاربة الإتجار غير المشروع في المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، وتلقي الدولة لدعم من برنامج المساعدة على الامتثال لبرتوكول مونتريال التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تحت رعاية الصندوق المتعدد الأطراف للوفاء بالتزاماتها التي تقضي منها التخلص تدريجياً من المواد المستنفدة لطبقة الأوزون.

٣) الأراضي الصالحة للزراعة

التعريف:

هو مجموع مساحة الأراضي الزراعية التي تزرع بشكل مستمر بالمحاصيل. ويدل هذا المؤشر على مدى تشجيع الدولة للنشاط الزراعي الذي يساعد على توفير مستوى مقبول من الأمن الغذائي للسكان، إضافة إلى إمكانية مساهمة هذا النشاط في تقليل الآثار الناتجة عن انبعاث غازات الدفيئة.

التقييم:

شهد مؤشر الأراضي الصالحة للزراعة ارتفاعاً خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٣)، إذ ارتفع من حوالي (٦٣٢٩) هكتار عام ٢٠٠١ إلى (٧٤١٩,٩) هكتار عام ٢٠٠٣، محققاً زيادة قدرها (١٤,٣٪)، لكنه سرعان ما تراجع عند مستوى (٦٥٠٠) هكتار عام ٢٠٠٥، أي بتراجع قدره (١٤,١٪). أما الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٠)، فلم تشهد أي زيادة في مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.

وبصفة عامة لازالت المساحة المزروعة مرتفعة نسبة للظروف الطبيعية القاسية، ولاسيما ندرة المياه الطبيعية وتدني نوعيتها وتملح التربة، ومحدودية استخدام التقنيات التي تساعد على استصلاح الأراضي.

شكل (٣٧): الأراضي الصالحة للزراعة خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) هكتار

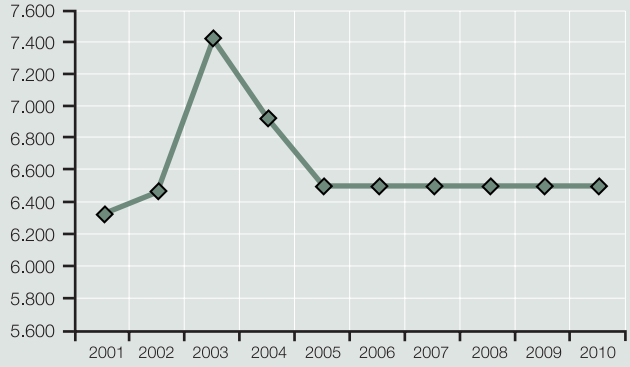

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

أين نحن؟

نظراً لكون مقارنة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ترتبط بالظروف الطبيعية، ولاسيما نوعية التربة والعناصر المناخية التي تختلف من منطقة إلى أخرى، إضافة إلى التقنيات الحديثة المستخدمة في استصلاح الأراضي، فإنه من الصعوبة بمكان مقارنة المؤشر الخاص بدولة قطر مع الدول الأخرى.

المستقبل:

من المتوقع استقرار مساحة الأراضي الصالحة للزراعة على المدى القصير، لتبدأ بعدها في التراجع الطفيف نتيجة لانخفاض مستوى المياه الجوفية وارتفاع نسبة الملوحة بها، مما سيؤدي إلى بوار التربة وزيادة أعداد المزارع المهجورة.

وبالرغم من الجهود المبذولة حالياً لضمان تحقيق الأمن الغذائي في إطار برنامج قطر الوطني للأمن الغذائي، والذي يركز على استخدام أحدث التكنولوجيا المتقدمة في الزراعة، غير أن ذلك لن يؤثر كثيراً على حجم المساحة الصالحة للزراعة، لأن السياسات المنوي اتباعها في إطار هذا البرنامج تركز على التوسع العمودي في الزراعة وليس التوسع الأفقي.

٤) استخدام المبيدات الزراعية

التعريف :

هو عبارة عن مدى استخدام المبيدات الزراعية لكل وحدة مساحة من الأرضي الزراعية. ويساعد هذا المؤشر على قياس مدى مساهمة النشاط الزراعي في التأثير على الأنظمة البيئية من خلال استخدام الكيماويات المختلفة في صورة مبيدات زراعية يسهم في إلحاق الضرر بنوعية التربة والمياه الجوفية.

التقييم :

شهد مؤشر استخدام المبيدات الزراعية تذبذباً خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)، إذ انخفض استخدام المبيدات من (٤,٤) كيلو غرام/ هكتار عام ٢٠٠١، إلى (١,٤) كيلو غرام / هكتار عام ٢٠٠٢، محققاً انخفاضاً بنسبة (٦٩٪)، ثم بدء بالارتفاع التدريجي ليستقر عند مستوى (٥,٧) كيلوغرام / هكتار في العام ٢٠٠٩م، أي بمعدل نمو سنوي قدره (٧,٧٪) خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٩)، ثم انخفض إلى مستوى (٢,٦) كيلو غرام / هكتار عام ٢٠١٠، محققاً انخفاضاً بنسبة (٥٥٪). وغني عن البيان، فإنه لا توجد علاقة قوية بين استخدام المبيدات الزراعية ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة، وذلك لأن هذه المبيدات تستخدم في المزارع التجارية ولبعض الأنواع من النباتات.

شكل (٣٨) : استخدام المبيدات الزراعية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠) كجم/هكتار

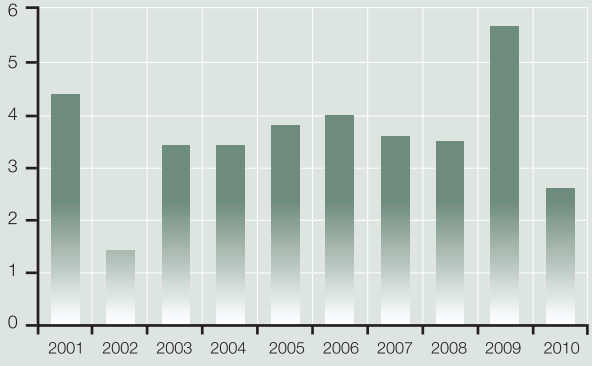

المصدر : تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

أين نحن ؟

يصعب عقد مقارنة في مجال استخدام المبيدات الزراعية، نظراً لارتباط ذلك بالظروف الطبيعية، ولاسيما المناخ السائد ونوعية النباتات وطبيعة الإنتاج الزراعي.

المستقبل :

من المتوقع أن تستقر معدلات استخدام المبيدات الزراعية عند مستوياتها الحالية، ولكن تقلص مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بصورة طفيفة على الأمدين المتوسط والطويل سوف يؤدي إلى تراجع الاستخدام بشكل طفيف على المدى الطويل.

٥) الصيد السنوي للأسماك

التعريف :

هي عبارة عن نسبة الصيد السنوي من الأسماك الاقتصادية الرئيسة إلى أعلى صيد في سلسلة زمنية. ويساعد هذا المؤشر على قياس تأثير عناصر الطلب بما فيها النمو السكاني على أحد أهم المصادر الحيوية في البيئة البحرية.

التقييم :

شهد مؤشر الصيد السنوي للأسماك تذبذباً طيلة الفترة (٢٠٠١–٢٠١٠)، ففي حين انخفض المؤشر عام ٢٠٠٢ بنسبة (١٩,٣٪) عن عام ٢٠٠١، غير أنه سرعان ما ارتفع خلال الفترة (٢٠٠٣–٢٠٠٨) حتى بلغ (١٧٦٨٨) طناً عام ٢٠٠٨، ثم انخفض الإنتاج بعد ذلك، حيث وصل إلى حوالي (١٣٧٦٠) طناً عام ٢٠١٠، محققاً بذلك انخفاضاً قدره (٢٠,٢٪). وترجع الزيادة التي تحققت في صيد الأسماك بمعدل نمو سنوي قدره (٤,٥٪) خلال الفترة (٢٠٠١–٢٠١٠) إلى الزيادة في الطلب على الأسماك بوصفها مصدراً هاماً من مصادر التغذية للأفراد في الدولة.

شكل (٣٩) : الصيد السنوي للأسماك خلال الفترة (٢٠٠١–٢٠١٠) طن سنوياً

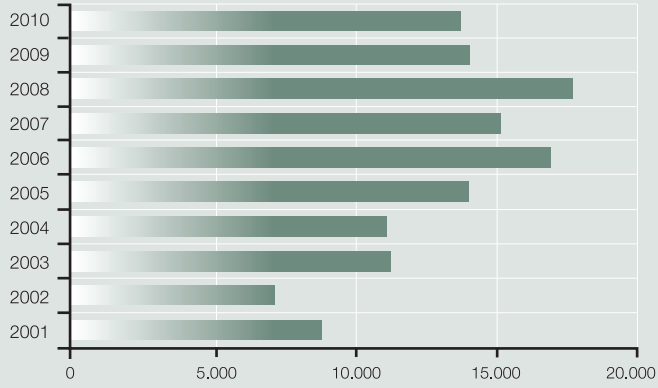

المصدر : تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

أين نحن ؟

إن الإنتاج الحالي من الأسماك يسد قرابة ١٨٪ من الاكتفاء الذاتي من الأسماك الطازجة لدولة قطر. وتسعى الدولة إلى تنمية الثروة السمكية من خلال مشروع إثراء مخزون أسماك الهامور بالاشتراك مع مملكة البحرين من خلال إطلاق كميات من صغار أسماك الهامور في مصايد الأسماك، وكذلك مشروع استزراع بعض أنواع الأسماك البحرية المحلية في الأقفاص العائمة.

المستقبل :

من المتوقع ارتفاع كميات صيد الأسماك في المستقبل القريب ليترافق مع الزيادة السكانية المتوقعة، لاسيما في ظل الطلب المتزايد على الأسماك كمصدر رئيس للغذاء، وذلك مع استكمال المشروعات الخاصة بتنمية الثروة السمكية الجاري تنفيذها، كمشروع الاستزراع الخاص لبعض أنواع الأسماك البحرية المحلية، مما سينعكس إيجاباً في رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من الأسماك.

٦) نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية

التعريف:

هي مساحة المناطق المحمية البرية كنسبة إلى إجمالي مساحة الدولة. ويساعد هذا المؤشر على قياس الجهود التي تبذل للحفاظ على الحياة القطرية والنظم البيئية المختلفة.

التقييم:

شهد مؤشر نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية ارتفاعاً ملحوظاً، فبعد أن كانت النسبة لا تتجاوز (٠,١٧٪) عام ٢٠٠٣، ارتفعت بوتيرة متصاعدة حتى بلغت (٢٩,٣٪) عام ٢٠٠٧، أي بنمو سنوي قدره (١٨٠,١٪) خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٨). وبالرغم من استقرار النسبة خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠)، غير أنها تبقى مرتفعة، وتعكس مدى اهتمام الدولة بحماية النظم البيئية لأهميتها في المحافظة على التنوع الحيوي، حيث قامت بإنشاء المؤسسات والأجهزة التي تعنى بحماية البيئة والمحافظة عليها، ومن أهمها وزارة البيئة التي تأسست عام ٢٠٠٩م.

شكل (٤٠): نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٠)

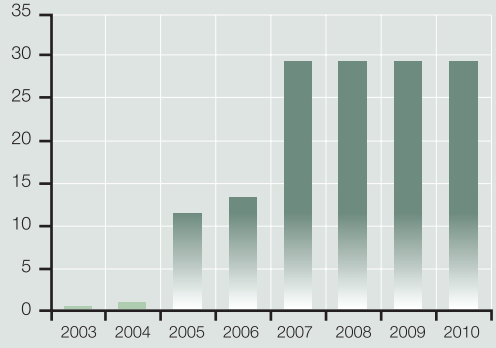

المصدر: تم حساب المؤشر بالاعتماد على بيانات جهاز الإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، أعداد مختلفة

أين نحن؟

ترتفع نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية في دولة قطر عن المعيار العالمي الذي يحدد نسبة المحميات بنحو (١٠٪) من إجمالي مساحة البلد.

المستقبل:

من المتوقع أن تستقر نسبة المناطق المحمية من المساحة الكلية نتيجة لارتفاع نسبتها أصلاً وشمولها لمعظم المناطق الصالحة لأن تكون محميات طبيعية. لهذا، من الصعب إضافة مساحات جديدة بصورة ملفتة للنظر في الدولة.